الأمم المتحدة

A/CONF.212/3

Distr.: Limited
26 November 2008
Arabic
Original: English

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

الدوحة، قطر
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

البند ٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مناقشة عامة بشأن تمويل التنمية: النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر

مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

بموجب القرار ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، طُلب إلى رئيس الجمعية العامة الشروع في مشاورات غير رسمية بهدف إعداد مشروع وثيقة ختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. ويحال إلى المؤتمر طيه نص مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر لينظر فيه، وقد أُعد هذا النص استنادا إلى تلك المشاورات غير الرسمية التي ترأسها الميسران ماجد عبد العزيز (مصر) ويوهان لوفالد (النرويج).

* A/CONF.212/1.

261108 261108 08-61611 (A)

مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقدَّم من رئيس الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/١٨٧: وثيقة الدوحة الختامية بشأن استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري*

مقدمة

إعادة تأكيد أهداف والتزامات توافق آراء مونتيري

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات، /**نحن رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلين الخاصين وسائر الممثلين ورؤساء الوفود**، وقد اجتمعنا في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بعد مرور سبع سنوات تقريبا على انعقاد المؤتمر التاريخي الدولي لتمويل التنمية[(١)] في مونتيري، المكسيك، نؤكد من جديد تصميمنا على اتخاذ إجراءات فعلية لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي لتحديات تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن العالميين. ونتعهد من جديد بالقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز التنمية المستدامة، بينما نمضي قدما على طريق إقامة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالعدل والشمول الكاملين.

٢ - ونحن نعيد تأكيد توافق آراء مونتيري[(٢)] بتمامه وكماله **وبرؤيته الشاملة**، ونقر بما لحشد الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعّال لتلك الموارد من أهمية أساسية بالنسبة لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد من جديد **أيضا** أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان كافة، بما فيها الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية، على نحو ما نص عليه توافق آراء مونتيري. **وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا إزاء الانتكاسات الأخيرة التي مُنيت بها الديمقراطية في عدد من البلدان. ونكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وعلى أنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية. وفي**

---

* التعابير الواردة بالحروف الداكنة لم يتم الاتفاق عليها بعدُ.

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).

(٢) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

الوقت نفسه، أضحت الاقتصادات المحلية الآن جزءا من نسيج النظام الاقتصادي العالمي، والاستخدام الفعال لفرص التجارة والاستثمار، من بين أمور أخرى، يمكن أن يساعد البلدان على مكافحة الفقر. والجهود الإنمائية الوطنية يتعين أن تسندها بيئة اقتصادية دولية تمكينية، مع إتاحة مجال العمل الضروري للبلدان النامية على صعيد السياسات.

٢ مكررا - **وقد تحسنت بيئة تمويل التنمية على مدى السنوات الست الماضية، وهو ما يُعزى أساسا إلى تحسن كبير في المدخرات المحلية للبلدان النامية، وإن كان الفضل فيه يعود أيضا إلى توسع التجارة العالمية بصورة مطردة، وتسجيل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة أرقاما قياسية، وزيادة التحويلات المالية، وانخفاض أعباء الدين، خاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وانتعاش المساعدة الإنمائية الرسمية بعد تراجعها في الفترات السابقة. وتحسّن الأثر الإنمائي لهذه التدفقات بوجود التزام بمبادئ السوق الحرة، بما فيها سيادة القانون، واحترام الملكية الخاصة، وانفتاح التجارة والاستثمار ووجود أسواق تنافسية ونظم مالية كفؤة تنظمها ضوابط فعالة. وهذه المبادئ جوهرية بالنسبة للنمو الاقتصادي والازدهار، وقد مكّنت من انتشال الملايين من ربقة الفقر والارتقاء بمستوى المعيشة على الصعيد العالمي بقدر كبير.**

٣ - **ونحن نقرّ بأن السياق الاقتصادي الدولي قد شهد تغيرات عميقة منذ أن اجتمعنا في مونتيري. وقد أُحرز تقدم في بعض المجالات، لكن نطاق عدم المساواة قد اتسع. وإننا نرحب بالزيادة الكبيرة في التدفقات العامة والخاصة منذ عام ٢٠٠٢، والتي أسهمت في ارتفاع النمو الاقتصادي في معظم البلدان النامية وفي انخفاض معدلات الفقر في العالم. لكننا نعرب عن قلقنا العميق/، في ضوء تزايد عولمة الاقتصاد العالمي/من أن المجتمع الدولي يواجه الآن تحديا يتمثل في الأثر البالغ/على التنمية في/البلدان النامية الناجم عن/الأزمات العالمية/المترابطة التي تزيد من حدة بعضها البعض/تحديات، على غرار/تزايد انعدام الأمن الغذائي، وتقلب أسعار/الطاقة/السلع الأساسية، وتغير المناخ والأسعار/العالمية/للأغذية والطاقة/والسلع الأساسية/وتغير المناخ و/الأزمة المالية /العالمية/، إضافة إلى/تعطل/المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف و/فقدان الثقة/في بعض المؤسسات الدولية والنظام الاقتصادي الدولي. ونحن مصممون على اتخاذ خطوات فورية حاسمة للتغلب على جميع هذه العقبات والتحديات/من خلال تحقيق تنمية محورها البشر/ووضع تدابير هامة لتنفيذ اتفاق آراء مونتيري على نحو كامل وفعال وفي الوقت المحدد.**

٣ (نص بديل) - **ونحن نقرّ بأن السياق الاقتصادي الدولي قد شهد تغيرات عميقة منذ أن اجتمعنا في مونتيري. ونعرب عن قلقنا العميق من أن المجتمع الدولي يواجه حاليا**

تحديات عديدة منها الأزمة المالية، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وتقلب أسعار السلع الأساسية والأثر الناجم عن تغير المناخ. وتواجه البلدان النامية خطر التعرض لانتكاسات خطيرة في ما تبذله من جهود لتحسين ظروف معيشة سكانها جراء هذه التحديات، ولا بد لنا من العمل معا للحفاظ على جميع مصادر تمويل التنمية. وإننا، إذ نقر باستجابة المجتمع الدولي حتى الآن، مصممون على اتخاذ المزيد من الخطوات الفورية الحاسمة لمواجهة هذه التحديات.

٣ مكررا - **ونحن نشير إلى أن المساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان، وقيمة أساسية وقضية من قضايا العدالة الاجتماعية؛ وهي عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والحد من الفقر، والاستدامة البيئية، وفعالية المعونة. وإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية، بما فيها سياسات تمويل التنمية وتخصيص الموارد لهذا الغرض. ونلتزم ببذل المزيد من الجهود في سبيل الوفاء بتعهداتنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.**

٣ ثالثا - **ونحن نعيد التأكيد على الإعلان السياسي بشأن "الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل تحقيقها"[٣] الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونعيد كذلك تأكيد التزامنا بتوفير الدعم اللازم لتلبية احتياجات أفريقيا الخاصة وتعزيزه، ونشدد على أن القضاء على الفقر، لا سيما في أفريقيا، هو أكبر تحد عالمي يواجهه العالم اليوم. ونؤكد على أهمية دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام على نطاق واسع باعتباره أمرا حيويا لإلحاق أفريقيا بركب الاقتصاد العالمي. ونعيد تأكيد التزام جميع الدول بإنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتصلة بتنمية أفريقيا على نحو ما جاء في الإعلان السياسي بشأن "الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا". وجميع الالتزامات المعقودة لصالح أفريقيا ومن قِبلها ينبغي أن ينفذها فعليا ويتابعها على النحو المناسب كل من المجتمع الدولي وأفريقيا ذاتها. وإننا نؤكد على الحاجة الملحة إلى معالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا على أساس شراكة متكافئة الأطراف.**

٣ رابعا - **ونحن نرحب بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا على مستوى رفيع عام ٢٠١١.**

(٣) القرار ١/٦٣.

٣ ثالثا و ٣ رابعا (نص بديل) - **ونحن نعيد كذلك تأكيد التزامنا بتوفير وتعزيز الدعم اللازم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ونؤكد أن القضاء على الفقر، لاسيما في أفريقيا، هو أكبر تحدّ عالمي يواجهه العالم اليوم. ونشدد على أهمية دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام والواسع النطاق باعتباره أمرا حيويا لإلحاق أفريقيا بركب الاقتصاد العالمي. ونرحب بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا على مستوى رفيع عام ٢٠١١.**

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٤ - في السنوات التي أعقبت مؤتمر مونتيري، حقق عدد من البلدان النامية تقدما ملموسا في تنفيذ السياسات الإنمائية في المجالات الرئيسية لأطرها الاقتصادية، مما أسهم في كثير من الأحيان في زيادة تعبئة الموارد المحلية ورفع مستويات النمو الاقتصادي. وسنواصل مسيرة هذا التقدم بتشجيع نمو شامل ومنصف، والقضاء على الفقر، والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وبكفالة تهيئة البيئة المواتية اللازمة لتعبئة الموارد العامة والخاصة وتوسيع نطاق الاستثمارات المنتجة. ومن الضروري بذل مزيد من الجهود لدعم تهيئة وإدامة بيئة مواتية عن طريق إجراءات وطنية ودولية مناسبة.

٥ - ونؤكد من جديد أن الملكية والريادة الوطنيتين للاستراتيجيات الإنمائية والحوكمة الرشيدة مهمتان لفعالية تعبئة الموارد المالية المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي أن نراعي اختلاف سمات ومميزات كل بلد. **ونؤكد من جديد أن الحرية، والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات الموجهة نحو السوق، ووجود التزام عام بتنشئة مجتمعات عادلة وديمقراطية، أمور أساسية أيضا ومتداعمة.**

٥ مكررا - ونقر بأن وجود قطاع خاص جيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يتسم بالحيوية والشمول يشكل أداة قيِّمة لتوليد النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولحفز تنمية القطاع الخاص، سنعمل على تهيئة إيجاد بيئة مواتية تيسر قيام الجميع بتنظيم المشاريع وممارسة الأعمال التجارية، بمن في ذلك النساء والفقراء والضعفاء. وينبغي للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مواصلة دعم هذه الجهود.

٥ مكررا (نص بديل) - **وسنواصل العمل على اتباع السياسات والأطر التنظيمية المناسبة على المستوى الوطني لكل منا وبطريقة تتسق مع القوانين الوطنية من أجل تشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وتعزيز قطاع أعمال**

تجارية حيوي وجيد الأداء، مع القيام في نفس الوقت بتحسين نمو الدخل وتوزيعه، وزيادة الإنتاجية، وتمكين المرأة، وحماية حقوق العمل والبيئة. إننا نقر بأن الدور المناسب الذي تضطلع به الحكومة في الاقتصادات الموجهة نحو السوق سيختلف من بلد لبلد آخر.

٦ - وتظل التنمية البشرية أولوية أساسية، والموارد البشرية هي أثمن الأصول التي تمتلكها البلدان وأعلاها قيمة. ومن المهم للغاية تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع[٤]. وسنواصل الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق وضع سياسات اجتماعية **شاملة**، في مجالات منها الصحة والتعليم، وفقا للاستراتيجيات الوطنية. ومن المهم أيضا توفير الخدمات المالية والائتمانية وسبل الحصول عليها للجميع. وقد بدأت هذه التسهيلات تؤتي ثمارها، لكن من الضروري زيادة **الجهود المدعومة من المجتمع الدولي**. ونشدد على أهمية حفز صناعات محلية وداعمة متنوعة تسهم في إيجاد العمالة المنتجة وتعزيز المجتمعات المحلية. وسنسعى إلى كفالة إيجاد نظم ضمان اجتماعي توفر الحماية للضعفاء على وجه الخصوص.

٦ مكررا - وللمضي قدما نحو تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري، من الضروري وضع سياسات تربط بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها وكفالة استفادة الفقراء والفئات الضعيفة من النمو الاقتصادي والتنمية. ومن الضروري اتخاذ تدابير ترمي إلى إدماج الفقراء في الأنشطة المنتجة، والاستثمار في تنمية مهارات العمل لديهم وتيسير دخولهم إلى سوق العمل. وفي هذا الصدد، يلزم بذل جهود أكبر لتعبئة مزيد من الموارد، حسب الاقتضاء، من أجل توفير سبل استفادة الجميع من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والخدمات الاجتماعية الشاملة، بالإضافة إلى بناء القدرات، والعناية الخاصة بالنساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة بهدف تحسين حمايتهم الاجتماعية.

٦ ثالثا - **ولجني فوائد العولمة مع التقليل إلى أقصى حد من تكاليفها، ينبغي أن يكون إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي متسلسلا على نحو مناسب ومصحوبا بالملكية الوطنية، وأن يراعي الاعتبارات المتصلة بمجال العمل على صعيد السياسات، والالتزامات الدولية، وأن يجري في سياق بيئة دولية داعمة.**

٦ ثالثا (نص بديل) - **إن تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد جعلا مجال العمل على صعيد السياسات الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالنظم**

(٤) إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة؛ انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠٠٧ ومصادر أخرى.

والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية. وإن من واجب كل حكومة المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية وبين القيود المفروضة بسبب فقدان مجال العمل على صعيد السياسات.

٧ - ونؤكد مجددا على أن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن تهدف إلى الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وعمالة كاملة، وإلى القضاء على الفقر، وإبقاء معدلات التضخم منخفضة ومستقرة، وأن تسعى إلى الحد من اختلالات التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي، لكفالة استفادة الجميع من منافع النمو، ولا سيما الفقراء. وينبغي لها أيضا أن تعطي أولوية عالية لتجنب التقلبات الاقتصادية المفاجئة التي تؤثر سلبا على توزيع الدخل وتخصيص الموارد. وفي هذا السياق، ينبغي توسيع نطاق السياسات المناسبة غير المسايرة للتقلبات الدورية من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي. **ويمكن أن يؤدي الاستثمار العام، الذي يتمشى مع الاستدامة المالية المتوسطة والطويلة الأجل، دورا استباقيا، ويشجع دورة استثمار مثمرة.**

٨ - وسنواصل القيام بالإصلاح المالي، بما فيه الإصلاح الضريبي، الذي له أهمية أساسية بالنسبة لتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد العامة المحلية. وسنواصل أيضا تحسين العمليات المتعلقة بالميزانية **والمراقبة البرلمانية، حسب الاقتضاء،** وتعزيز شفافية إدارة المالية العامة وترشيد النفقات. وسنكثف الجهود المبذولة لزيادة عائدات الضرائب من خلال تحديث النظم الضريبية، وزيادة كفاءة جباية الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي على نحو فعال. وسنبذل هذه الجهود لتحقيق هدف شامل يتمثل في جعل النظم الضريبية **أكثر تقدما** ومراعاة لمصالح الفقراء. **ولئن كان كل بلد مسؤولا عن وضع نظامه ضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية والنهوض بالتعاون الدولي والمشاركة في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي، بما في ذلك في مجال القضاء على الازدواج الضريبي. ونحن نؤيد/وسننظر في** تعزيز لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية **برفع مستواها لتصبح هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة وكفالة توفير التمويل الكافي لها. /برفع مستواها لتصبح هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة ذات عضوية عالمية. /وسننظر في تحسين أساليب عمل لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية./وسننظر في تعزيز لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بوسائل منها كفالة التمثيل المتوازن لمختلف فئات البلدان، مع اعتماد عملية اختيار تتسم بالشفافية، وولاية محددة بوضوح، وأساليب للعمل واتخاذ القرارات تتسم بالشفافية، وبالتنسيق عن كثب مع المؤسسات الدولية المختصة، من قبيل منظمة التعاون**

والتنمية في الميدان الاقتصادي. وإننا نسلم بضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بوسائل منها توطيد الترتيبات المؤسسية، حسب الاقتضاء. ونؤيد الدعوة إلى تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بالاستناد إلى الخطوات المتخذة من قبل.

٨ مكررا - إن إنشاء قطاع مالي سليم واسع وعريض القاعدة أمر ذو أهمية أساسية بالنسبة لتعبئة الموارد المالية المحلية وينبغي أن يكون عنصرا هاما في استراتيجيات التنمية الوطنية. وسنبذل ما في وسعنا لإيجاد نظم مالية متسمة بالتنوع وحسن التنظيم والشمول تساعد على زيادة المدخرات وتوجيهها نحو مشاريع تحقق النمو. وسنعمل، حسب الاقتضاء، على مواصلة تحسين آليات الإشراف والتنظيم لزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع المالي. وسنسعى إلى زيادة العرض المحلي من رأس المال الطويل الأجل والعمل على تنمية أسواق رأس المال المحلية، بما في ذلك عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

٩ - ولتحقيق تنمية منصفة وحفز اقتصاد متسم بالحيوية، لا بد من توافر هيكل أساسي مالي يتيح وصول المشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على النساء وسكان المناطق الريفية والفقراء. وسنعمل على ضمان وصول منافع النمو إلى جميع الناس بتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، وبتحسين سبل الوصول إلى الخدمات في مجالي التمويل والائتمان. ونسلّم بأن التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر، قد أثبت فعاليته في إيجاد فرص العمل الحر المنتج، وهو أمر يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، هناك طلب واسع النطاق على التمويل البالغ الصغر. ونشدد على ضرورة دعم جهود البلدان النامية بصورة مناسبة ومنسقة، في مجالات منها بناء قدرات مؤسساتها المعنية بالتمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمانات البالغة الصغر.

٩ مكررا - **والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المنصفة والفعالة وتعزيز اقتصاد يتسم بالحيوية. ونعيد تأكيد التزامنا بالقضاء على التمييز الجنساني بجميع أشكاله، بما في ذلك في أسواق العمل والأسواق المالية، وكذلك في مجالات أخرى من بينها حيازة الأصول وحقوق الملكية. وسنعزز حقوق المرأة، بما في ذلك تمكينها من الناحية الاقتصادية، وسنعمم بفعالية مراعاة المنظور الجنساني في الإصلاحات القانونية، وخدمات دعم الأعمال التجارية، والبرامج الاقتصادية، وسنتيح للمرأة إمكانية الوصول بالكامل وعلى قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية. وسنقوم كذلك بتعزيز**

وتدعيم بناء قدرات العناصر الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مجال إدارة الشؤون العامة بأسلوب يستجيب لاحتياجات الجنسين، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، عملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

[اقتراح الميسرين فيما يتعلق بالفقرة ١٠: نُقل إلى الفقرة ٨]

١١ - ويشكل هروب رأس المال، أينما حدث، عقبة رئيسية أمام حشد الموارد المحلية اللازمة للتنمية. وسنكثف الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف من أجل التصدي لمختلف العوامل التي تسهم فيه. ومعالجة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة، وبخاصة غسل الأموال أمر يتسم بأهمية حيوية. وينبغي تنفيذ تدابير إضافية لمنع تحويل الأصول المسروقة إلى الخارج والمساعدة على استردادها وإعادتها، وبخاصة إلى بلدانها الأصلية، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك لمنع تدفقات رأس المال للأغراض الإجرامية. **ويمكن/ينبغي أن يشمل ذلك تقديم الدعم إلى مبادرة استرداد الأصول المسروقة.** وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول التي لم تنظر بعد في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية، وندعو إلى زيادة التعاون لتحقيق الهدف ذاته.

١٢ - واستمرار مكافحة الفساد على جميع المستويات هو إحدى الأولويات. ويختلف التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٢ من بلد إلى آخر. ويؤثر الفساد على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وعلى القطاعين العام والخاص. ولذلك فنحن مصممون على اتخاذ خطوات عاجلة وحازمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره من أجل تذليل العقبات التي تحول دون حشد الموارد وتخصيصها بفعالية، وتلافي تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة التي تكتسي أهمية حيوية للتنمية. وهذا يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، من ذلك الخصوص النظم القانونية والقضائية الفعالة وزيادة الشفافية. ونرحب بزيادة التزام الدول الأعضاء التي صدَّقت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٥]، أو انضمت إليها، ونحثّ، في هذا الصدد، جميع الدول الأعضاء التي لم تصدِّق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها على أن تفعل ذلك. ونهيب بجميع الدول الأطراف أن تنفّذ الاتفاقية بالكامل دون إبطاء **وتتعاون في وضع آلية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.**

١٣ - وفي حين أن توخي المرونة الاقتصادية له أهمية بالنسبة لجميع البلدان، فإنه يتطلب بذل جهود دؤوبة وأكثر تضافرا في الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وهذه الجهود الوطنية بحاجة إلى أن يعزِّزها دعم دولي لبناء القدرات، بوسائل من بينها تقديم المساعدة المالية

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة الاتفاقيات، المجلد ٢٣٤٧، الرقم ٤٢١٤٦.

والتقنية والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية. وبالنسبة لسياسات التعاون الإنمائي، سنولي اهتماما خاصا لجهود أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها الخاصة. وبالمثل، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص ومستمر لدعم البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع في جهودها الرامية إلى إعادة البناء وتحقيق التنمية.

تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

١٤ - إننا نسلّم بأن تدفقات رأس المال الدولي الخاص، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية. ونرحب بالزيادة في تدفقات رأس المال الدولي الخاص إلى البلدان النامية منذ مؤتمر مونتيري، وبمظاهر التحسن في بيئة المشاريع التجارية التي ساعدت على تشجيع ذلك. ومع ذلك، نحيط علماً مع القلق بأن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يشهد ارتفاعا في تدفقات رأس المال الدولي الخاص. وسنسعى إلى تعزيز هذه التدفقات لدعم التنمية. وفي هذا السياق، سنكثف الجهود الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية على التغلب على القيود الهيكلية أو غيرها من القيود التي تحد من جاذبيتها في الوقت الراهن كوجهة لرأس المال الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي. **وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نسلم بالحاجة على وجه الخصوص إلى مساعدة البلدان التي كانت أقل نجاحا في اجتذاب تلك التدفقات/لم تتلق تلك التدفقات/كانت في وضع غير موات لاجتذاب تلك التدفقات/اجتذبت قدرا أقل من تلك التدفقات، ومنها عدد من البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الخارجة من نزاعات أو المتعافية من كوارث طبيعية.** ويمكن أن تشمل هذه الجهود تقديم المساعدة التقنية والمالية وغير ذلك من أشكال المساعدة، وتشجيع الشراكات وتوطيدها، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وترتيبات التعاون على جميع المستويات.

١٥ - وسنعزز الجهود الرامية إلى حشد الاستثمارات من جميع المصادر في مجالات الموارد البشرية والنقل والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفي سائر البنى التحتية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية التي تساعد في تدعيم بيئة المشاريع التجارية، وتعزيز القدرة على المنافسة، وتوسيع التجارة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ونسلم بالحاجة إلى شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف لتقديم المساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات ذات الصلة بهذه الجهود. ويمكن الاستفادة من البرامج والآليات والأدوات المتاحة

لوكالات التنمية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية في تشجيع الاستثمارات التجارية، بطرق منها المساهمة في التخفيف من بعض المخاطر التي يواجهها المستثمرون الخواص في القطاعات الحيوية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الآليات، من قبيل الضمانات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، أن تؤدي دورا حفّازا في تعبئة التدفقات الخاصة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية أن تواصل استكشاف طرائق **مبتكرة** مع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان **المنخفضة الدخل** والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لتيسير الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى هذه البلدان.

١٦ - وقد أظهرت التجربة أن توفير بيئة استثمار تمكينية على الصعيدين المحلي والدولي أمر أساسي لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. **ويتعين على البلدان مواصلة جهودها لتحقيق بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ بها، مع آلية مناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية. /وسنواصل وضع قواعد مناسبة وشفافة على الصعيدين الوطني والدولي. /ويمكن للبلدان النامية أن تستفيد من خلال مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى وضع قواعد وقوانين لممارسة الأعمال التجارية تكون شفافة وفعالة، ومسؤولة اجتماعيا وبيئيا، ومراعية للاعتبارات الجنسانية، وقابلة للتنفيذ.** وينبغي تعزيز الجهود لرفع مستوى المهارات والقدرات التقنية للموارد البشرية، وتسهيل توافر التمويل للمشاريع، وتيسير إنشاء آليات استشارية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويمكن لمعاهدات الاستثمار الثنائية أن تشجع التدفقات الخاصة بزيادة استقرار البيئة القانونية وإمكانية التنبؤ بها لدى المستثمرين. **ونحن مدركون للقضايا الناشئة عن الاختلافات بين معاهدات الاستثمار المتعددة، وبالتالي فإننا ندعو لتحقيق الظروف المثلى لجميع المشاركين في المفاوضات بشأن هذه الصكوك الدولية، حسب الاقتضاء. ومن المهم أيضا أن تراعي معاهدات الاستثمار الثنائية، والمعاهدات المتعلقة بالضرائب، وغير ذلك من التدابير الضريبية الرامية إلى تسهيل الاستثمارات الأجنبية، التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، من أجل تفادي الممارسات الضريبية الضارة. /ومن المهم في هذا السياق تجنب الممارسات الضريبية الضارة.** وإننا نسلّم بأهمية دعم عملية بناء القدرات في البلدان النامية قصد تحسين قدراتها على التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار ذات المنفعة المتبادلة.

١٦ مكررا - **ولتكملة الجهود الوطنية، من الضروري أن تقوم المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، وكذلك المؤسسات المختصة في بلدان المصدر بزيادة ما تقدمه من دعم للاستثمار الأجنبي الخاص في مجال تنمية الهياكل الأساسية وغيره من المجالات ذات**

الأولوية، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى تضييق الفجوة الرقمية، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم تقديم ائتمانات التصدير، وتوفير التمويل المشترك، ورأس مال المشاريع، وغير ذلك من صكوك الإقراض، والضمانات المتعلقة بالمجازفات، واستغلال موارد المساعدات، والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، وخدمات تطوير الأعمال التجارية، ومنتديات تيسير الاتصالات بين أصحاب الأعمال التجارية والتعاون بين شركات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلا عن تمويل دراسات الجدوى. وتمثل إقامة الشراكات بين المؤسسات أداة قوية من أدوات نقل التكنولوجيا ونشرها. وفي هذا الخصوص، من المستصوب تعزيز المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية. وينبغي أيضا وضع تدابير إضافية تتعلق ببلدان المنشأ من أجل تشجيع وتيسير التدفقات الاستثمارية إلى البلدان النامية.

١٧ - **و/نسلّم بأنه ينبغي تحقيق أقصى أثر إنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي و/سنسعى جاهدين من أجل/من المهم تحقيق أقصى أثر إنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي. /ونوعية الاستثمار المباشر الأجنبي لها دور مهم في تعزيز الأثر الإنمائي لهذه الاستثمارات.** ونقر بأن نقل التكنولوجيا والمهارات التجارية قناة رئيسية يمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يؤثر من خلالها تأثيرا إيجابيا في التنمية. **وسنيسر**/نعزز الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحقيق أقصى قدر من /الترابط مع أنشطة الإنتاج المحلية، بما يعزز نقل التكنولوجيا، ويخلق فرصا لتدريب القوة العاملة المحلية، بما فيها النساء والشباب. **وسنبذل أيضا جهودا أكبر لضمان احترام المعايير الملائمة المتعلقة بالعمل وحماية البيئة وكذلك قوانين وأنظمة مكافحة الفساد. ونرحب بالجهود المبذولة/وسنتخذ خطوات لتشجيع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والحوكمة الرشيدة للمؤسسات.** وفي هذا الصدد، نشجع الأعمال المضطلع بها على الصعيد الوطني وعلى **صعيد المؤسسات**، والأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، **وتعزيز المعايير المتفق عليها دوليا والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من قبيل الإعلان الثلاثي للمبادئ الصادر عن منظمة العمل الدولية. وندعو إلى إدراج شروط اجتماعية وبيئية، حسب الاقتضاء، في عقود المشتريات العامة، بما في ذلك العقود الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وندعو، كذلك، إلى إنشاء صناديق استثمارية تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية.** ونؤيد التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة بالنسبة لجميع الشركات. **وينبغي أيضا وضع تدابير لتفادي الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية. وسنشجع مبادئ الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بعائدات الموارد الطبيعية عن طريق دعم وتنفيذ مبادرة الشفافية في**

الصناعات الاستخراجية، فضلا عن المبادرات المحددة الأخرى الرامية إلى النهوض بالحوكمة والشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، مثل عملية كيمبرلي وخطة عمل الاتحاد الأوروبي لإنفاذ قوانين الغابات والحوكمة والتجارة. /مع تعزيز الشفافية والمساءلة بالنسبة لعائدات جميع/الصناعات الاستخراجية، سواء المملوكة لجهات وطنية أو جهات أجنبية، مع مراعاة تنفيذ المبادرات المناسبة المتعلقة بالصناعات الاستخراجية، حسب الاقتضاء.

١٧ مكررا - **ونظرا إلى تزايد أهمية صناديق الثروة السيادية وما لها من قدرة كامنة على تعزيز تمويل الاقتصاد العالمي والتنمية في الأجل الطويل، ينبغي حصر ما لهذه الصناديق من ممارسات جيدة مفضية للتنمية والاقتداء به. وينبغي تشجيع الجهود الدولية الرامية إلى تعريف الممارسات الجيدة المتعلقة بالحوكمة والشفافية ومسؤولية صناديق الثروة السيادية. وتضطلع صناديق الثروة السيادية بدور إيجابي بالنسبة للدول المالكة لها وبالنسبة لتمويل الاقتصاد العالمي والتنمية في الأجل الطويل. وينبغي تشجيع الجهود الدولية الرامية إلى تحديد الممارسات الجيدة المتعلقة بالحوكمة والشفافية ومسؤولية صناديق الثروة السيادية. وفي هذا الصدد، ينبغي دعم العمل الذي قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في سبيل وضع مبادئ توجيهية لسياسات البلدان المستفيدة تجاه صناديق الثروة السيادية، ومبادئ وممارسات صندوق النقد الدولي المتعارف عليها بشأن صناديق الثروة السيادية.**

أو

إن لصناديق الثروة السيادية إمكانيات كبيرة في تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر والأنشطة الإنمائية. ونحن نرحب بالعمل الذي اضطلع به كل من الفريق العامل الدولي المعني بصناديق الثروة السيادية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تحديد أفضل الممارسات المتعلقة بالحوكمة والشفافية ومسؤولية صناديق الثروة السيادية والبلدان المستفيدة.

[الفقرة ١٨: نقلت إلى الفقرة ١٧]

[الفقرة ١٩: نقلت إلى الفقرة ١٥]

٢٠ - ونحن ندرك أن الانطباع السائد عن الظروف والآفاق الاقتصادية في بلد ما، يؤثر في التدفقات المالية الخاصة التي يجتذبها ذلك البلد. ويُعدّ تقديم معلومات موضوعية وجيدة من جميع المصادر، بما في ذلك الكيانات الخاصة والعامة، مثل الوكالات الإحصائية الوطنية،

وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ومستشارو الاستثمار ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية أمرا حيويا بالنسبة لاتخاذ المستثمرين المحتملين المحليين والأجانب على حد سواء قرارات مستنيرة. وسوف نواصل تعزيز الأساليب المتبعة، بوسائل من بينها الجهود التي يبذلها البلد نفسه ومنظومة الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف المعنية، لتعزيز وتحسين مستوى وموضوعية المعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي لبلد ما وبآفاقه الاقتصادية.

٢١ - **ونقر بأن تدفق التحويلات المالية عبر الحدود الدولية، لا سيما باتجاه البلدان النامية قد نما بسرعة في السنوات الأخيرة، وبأن التحويلات المالية قد أدت دورا متزايدا في إتاحة القطع الأجنبي في البلدان الأصلية للعمال المهاجرين. ونعترف بالعلاقة المعقدة والمتعددة الأبعاد بين الهجرة والتحويلات المالية والتنمية. ومع أننا نقر بالأثر الإنمائي المترتب على التحويلات المالية في البلدان المستفيدة، فإننا نشدد على أن استغلال التحويلات المالية بكامل إمكانياتها من أجل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي لا يزال يشكل تحديا. ونعترف بالطابع الخاص لهذه التحويلات، التي تختلف عن سواها من التدفقات المالية الدولية، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية. وسنعزز التدابير القائمة لخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات المالية بزيادة التعاون بين البلدان المرسل منها والبلدان المتلقية. وسنشجع كذلك على تقديم حوافز لأصحاب التحويلات المالية من أجل الاستثمار في الأنشطة ذات التوجه الإنمائي. ونلاحظ بقلق اتجاهات التراجع في التحويلات المالية بسبب الأزمة المالية الدولية والانكماش الاقتصادي الراهن.**

التجارة الدولية كمحرّك للتنمية

٢٢ - إننا نؤكد من جديد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد. ونؤكد من جديد أيضا أن اعتماد نظام تجاري شامل وقائم على قواعد، ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف، وتحرير التجارة تحريرا فعّالا، يمكن أن يحفزا التنمية إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم مما يفيد البلدان في جميع مراحل التنمية. ويشجعنا أن التجارة الدولية، وبخاصة تجارة البلدان النامية كمجموعة، تتسع بوتيرة سريعة في العقد الحالي. فقد أصبحت التجارة فيما بين البلدان النامية من أكثر العناصر دينامية على صعيد التجارة العالمية **وهي تنطوي على إمكانيات هائلة لمواصلة التوسع**. ومع ذلك، فإن كثيرا من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ظلت على هامش هذه التطورات ومن الضروري تعزيز قدرتها في مجال التجارة ليتسنى لها أن تستغل بمزيد من الفعالية الاحتمالات التي تنطوي عليها التجارة لدعم تنميتها. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بتحرير التجارة تحريرا فعالا وبكفالة

أن تقوم التجارة بدورها كاملا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمالة والتنمية للجميع. ونذكّر بالتزامنا في توافق آراء مونتيري بقرارات منظمة التجارة العالمية أن تجعل احتياجات ومصالح البلدان النامية في صلب برنامج عملها، والتزامنا بتنفيذ توصياتها.

٢٢ مكررا - إن وجود نظام للتجارة متعدد الأطراف يعمل على نحو جيد يمكن أن يعود بفوائد على الجميع ويمكن أن يسهم في تعزيز اندماج البلدان النامية في النظام، ولا سيما أقل البلدان نموا. **بيد أننا نسلم بأن النظام التجاري المتعدد الأطراف في شكله الحالي غير متوازن ويضير بعدد من البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا/النظام التجاري المتعدد الأطراف في شكله الحالي يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات لكي يخدم بقدر أكبر مصالح البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا. وإحراز تقدم في إصلاح النظام/في هذا المجال/مهم بشكل خاص في وقت من المحتمل أن يكون فيه للأثر الشامل للأزمة المالية تأثير ضار/جدا/ على التجارة الدولية. ونحن نؤكد من جديد/نشدد على أهمية العمليات والإجراءات المتسمة بالانفتاح والشفافية والشمول والديمقراطية وحسن التنظيم.** ونشدد على أن تحقيق أقصى قدر من فوائد تحرير التجارة الدولية والتقليل من تكاليفه إلى أدنى حد أمر يتطلب سياسات إنمائية المنحى ومتسقة على جميع المستويات.

٢٣ (نص بديل) - **وبالرغم من الجهود الهائلة وبعض التقدم، لم تُختتم بعدُ جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وإننا نسلم بأن التأخيرات في اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تؤثر تأثيرا سلبيا على احتمال قيام التجارة بدورها الواجب كمحرك للنمو والتنمية. ونحن نرحب بالالتزامات الواردة في إعلان مجموعة الـ ٢٠ بشأن التجارة والأهمية الحاسمة لرفض الممارسات الحمائية وعدم الانغلاق في أوقات عدم الاستقرار المالي، وعلى هذا الأساس، سنعمل على التوصل إلى اتفاق هذه السنة بشأن الطرائق التي تؤدي إلى اختتام ناجح لبرنامج الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية يتمخض عن نتائج طموحة ومتوازنة.**

أو

٢٣ (نص بديل) - **ويساورنا قلق شديد لاستمرار التحديات الكبرى. فبالرغم من الجهود الكبيرة، لا تزال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف متوقفة. وهذا قد يعرض للخطر احتمال توسيع صادرات البلدان النامية ويكون له أثر ضار على احتمال قيام التجارة بدورها الواجب كمحرك للنمو والتنمية. إن الأثر الشامل للأزمة المالية ستكون له تبعات سلبية على التجارة الدولية وسيزيد الوضعَ خطورة. ونشدد على وجوب التعجيل باختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مع التركيز على أبعادها الإنمائية. وفي هذا الصدد، من المهم إحراز تقدم في المجالات الرئيسية**

لبرنامج الدوحة الإنمائي، وخاصة المجالات التي اتفقنا عليها في الفقرة ٢٨ من توافق آراء مونتيري، مع إيلاء اهتمام خاص لمبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية والاعتراف الواجب بمجال عمل البلدان النامية على صعيد السياسات. وسنبذل ما في وسعنا من جديد على سبيل الاستعجال ونكفل اختتاما ناجحا ومبكرا لجولة الدوحة الإنمائية يفضي إلى التزامات شاملة وطموحة من شأنها أن تعزز التنمية وتفتح الأسواق، مما يهيئ مزيدا من الفرص لجميع البلدان النامية كي تستخدم التجارة لدعم التنمية. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من توافر المرونة والإرادة السياسية.

٢٣ مكررا - وإننا نؤكد من جديد أن توليد ما التزمنا به من نمو اقتصادي وتنمية **وتخفيف حدة/القضاء على/الفقر** عندما بدأنا جولة الدوحة عام ٢٠٠١، وما أعدنا تأكيده في توافق آراء مونتيري عام ٢٠٠٢، وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر عام ٢٠٠٥، **يتطلب إصلاحا رئيسيا للنظام التجاري الدولي. والمسؤولية الأساسية عن هذا الإصلاح تقع على عاتق الاقتصادات المتقدمة النمو. وينبغي أن تسهم جميع البلدان بمستوى متناسب مع دورها ومشاركتها في الاقتصاد العالمي وأن تعقد التزامات تنتج عنها تدفقات تجارية جديدة.**

[الفقرة ٢٤: شُطبت]

٢٥ - ونسلّم بأن الوتيرة المثلى لتحرير التجارة وتسلسله يتوقفان على الظروف المحددة لكل بلد، وبأن كل بلد سيتخذ قراره الخاص استنادا إلى تقييمه الخاص للتكاليف والمنافع. وتحرير التجارة يجب أن تكمِّله إجراءات واستراتيجيات ملائمة على الصعيد الوطني من أجل زيادة القدرات الإنتاجية، وتنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية الرئيسية، واستيعاب التكنولوجيا وإرساء شبكات الأمان الاجتماعي الكافية. **وتحقيق الأثر الإيجابي لتحرير التجارة على البلدان النامية سيتوقف أيضا إلى حد بعيد على الدعم الدولي للتدابير المذكورة أعلاه وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب التدابير التي تشوه التجارة/وتحقيق الأثر الإيجابي لتحرير التجارة على البلدان النامية سيتوقف أيضا إلى حد بعيد على الدعم الدولي للتدابير المذكورة أعلاه وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب التدابير التي تشوه التجارة، مثل الوصول إلى الأسواق بشكل لا يمكن التنبؤ به، والقضاء على إساءة استعمال تدابير مكافحة الإغراق، وتخفيض التعريفات الجمركية والحد من الحواجز غير الجمركية وإلغاء الإعانات التي تشوه التجارة.**

٢٦ - ونحن نقرّ بالتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا بصفة خاصة في الاندماج على نحو مفيد في النظام التجاري الدولي. ونسلّم بأن أقل البلدان نموا تحتاج إلى تدابير خاصة ودعم دولي لكي تستفيد من التجارة العالمية بصورة كاملة، ولكي تتكيّف مع الاقتصاد العالمي وتندمج فيه على نحو مفيد. وفي هذا الصدد، نهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تقدّم لها المساعدة، ونهيب بالبلدان النامية التي تُعلن أن بمقدورها تقديم المساعدة أن تفعل ذلك هي الأخرى، وكذلك المؤسسات المالية والإنمائية الدولية. **ونؤكد مجددا** القرار المتخذ في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن تحسين سبل وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق، ونرحب بالإجراءات التي اتخذتها فرادى البلدان منذ مونتيري لتحقيق الهدف المتمثل في إتاحة وصول **جميع المنتجات** الآتية من أي بلد من أقل البلدان نموا بلا رسوم ولا حصص كما ورد في القرار. **ونكرّر الدعوة، وفقا للالتزام الوارد في إعلان الدوحة الوزاري، إلى اتخاذ تدابير إضافية لإتاحة الوصول إلى الأسواق بشكل فعال، سواء على الحدود أو في غيرها من النقاط، بما في ذلك تبسيط قواعد المنشأ وإكسابها الشفافية لتسهيل قيام أقل البلدان نموا بالتصدير/وفي هذا الصدد، نجدد دعوة جميع البلدان المتقدمة النمو الأخرى لأن تحذو هذا الحذو، بما في ذلك كفالة شفافية قواعد المنشأ المعمول بها وبساطتها وإسهامها في تسهيل قيام أقل البلدان نموا بالتصدير.** ونشجع أيضا البلدان النامية التي تعلن أن في مقدورها أن تسهم إسهاما ملموسا في تحقيق هذا الهدف على أن تقوم بذلك، وكذلك البلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسنعزز أيضا الجهود الرامية إلى تلبية طلبات أقل البلدان نموا للحصول على المساعدة التقنية، وذلك لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف بسبل منها تفعيل الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتزويدها بالدعم لكي تتمكن من المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية الدولية.

٢٦ مكررا - **ونحن نقرّ أيضا بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية المنخفضة الدخل، وكذلك الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، ومن هذه التحديات صعوبة الوصول إلى الأسواق والقيود المتصلة بجانب العرض والتي تمنعها من الاستفادة بصورة كاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف، وندعو إلى اتخاذ تدابير خاصة لهذه البلدان وتزويدها بالدعم الدولي لكي تنمّي قدراتها التجارية والإنتاجية بشكل أسرع أينما دعت الحاجة. وعلاوة على ذلك، نسلّم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات إنمائية لا يستهان بها وأن عددا من البلدان المتوسطة الدخل بحاجة إلى تدابير منصفة ودعم لكي تتمكن من المشاركة في الاقتصاد العالمي على نحو فعال.**

٢٧ - والمعونة لصالح التجارة عنصر هام من التدابير التي ستساعد البلدان النامية على اغتنام الفرص التي يتيحها النظام التجاري الدولي وتتيحها نتائج جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية. وينبغي أن يكون من الأهداف الحاسمة للمعونة لصالح التجارة تعزيز القدرات التجارية والقدرة على المنافسة دوليا مع كفالة الملكية الوطنية والتوافق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لفرادى البلدان النامية. **والمعونة لصالح التجارة تشمل/ينبغي أن تهدف إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بواسطة**/السياسات والأنظمة التجارية؛ وتنمية التجارة؛ وبناء القدرات الإنتاجية؛ والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة؛ والتكيف المتصل بالتجارة وغير ذلك من الاحتياجات المتصلة بالتجارة. غير أن المعونة لصالح التجارة عنصر مكمّل، لا بديل، لخروج برنامج الدوحة الإنمائي، وأي مفاوضات تجارية أخرى، بنتائج ناجحة. **ونجاح المعونة لصالح التجارة هو ثمرة الجهد المشترك/الشراكة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية**. وينبغي لفرادى المانحين الوفاء في المواعيد المقرّرة بكامل التزاماتهم المتصلة بالمعونة لصالح التجارة. ومن المهم أيضا أن تكون احتياجات البلدان المتلقية وأولوياتها فيما يتصل بالمعونة لصالح التجارة مندمجة ومنعكسة بالكامل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الخاصة بتلك البلدان. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الولايات المتصلة بهذا المجال أن تواصل مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها الإنتاجية المتصلة بالتجارة.

٢٨ - ومن الأهداف الرئيسية التي تم التأكيد عليها مجدّدا في توافق آراء مونتيري توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف **وفي وضع قواعد التجارة الدولية** وفي مفاوضات برنامج الدوحة الإنمائي التي تجري تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وإكساب هذه المشاركة الفعالية. ونشير إلى التقدم المحرز في هذا المجال منذ مونتيري كما يتضح من البلدان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية والبلدان التي ابتدأت حديثا عملية الانضمام إلى المنظمة والبلدان التي أحرزت تقدما نحو الانضمام إليها خلال الأعوام الستة الماضية. **وسنسعى إلى/وسنواصل العمل على/تسهيل انضمام البلدان النامية إلى المنظمة، ولا سيما أقل البلدان نموا، وإزالة العراقيل التي تحول دون ذلك، مع الالتزام التام بمبادئ المعاملة الخاصة والتفاضلية بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.**

٢٩ - ونحن نقرّ بأن التكامل الإقليمي والاتفاقات الثنائية التجارية والاقتصادية من الأدوات الهامة لتوسيع التجارة والاستثمار. وينبغي أن نواصل كفالة جعل هذه الاتفاقات تعزز التنمية الطويلة الأجل وأهداف منظمة التجارة العالمية، وتكمل النظام التجاري المتعدد الأطراف. والدعم الدولي للتعاون في مجال التجارة والمجالات الأخرى المتصلة به يمكن أن يشكّل عنصرا

حفّازا لتعزيز وتوطيد التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. **وسنسعى إلى النهوض بالتبادل التجاري فيما بين بلدان الجنوب./ وسنسعى إلى تعزيز التبادل التجاري فيما بين بلدان الجنوب مدركين الإمكانات الكبيرة والفرص المتنامية للتبادل التجاري والاستثمار فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كمصدر إضافي لتمويل التنمية.** ونشدد على أهمية زيادة الدعم المقدّم إلى مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات المتصلة بالتجارة بوسائل منها التعاون الثلاثي، وذلك بما يتماشى وقواعد منظمة التجارة العالمية.

٣٠ - ونحن نرحّب بالعمل الذي تضطلع به حاليا المؤسسات الدولية التي تساعد البلدان النامية على تحقيق فوائد تحرير التجارة، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، ونشجّعها على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تسهيل التجارة مما يحقّق النمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا السياق، نشير إلى/نرحب بـ/نتائج الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعقودة في أكرا خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وللأونكتاد دور هام باعتباره مؤسسة عالمية العضوية منوط بها القيام بدور منبر لتحقيق توافق الآراء فيما يتصل بمعالجة مسألتي التجارة والتنمية على نحو متكامل.

تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

٣٠ ثالثا - إننا نسلم بما للأزمة المالية والأزمة الاقتصادية الحاليتين من آثار حادة على قدرة البلدان النامية على حشد مواردها من أجل التنمية. ونؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ يتم عن طريقها توفير التمويل للتنمية واستدامة هذا التمويل في البلدان النامية، ونلاحظ مع القلق البالغ عدم إنجاز هدف تخصيص ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، نذكّر بالتزاماتنا بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتيسير تحقيق هذه الأهداف.

٣١ - ونحن نؤكد مجددا على الدور الجوهري الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية، باعتبارها عنصرا مكملا لموارد أخرى لتمويل التنمية، في تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر مصادر التمويل الخارجي. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تقوم بدور حفاز في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود

التي تعوق النمو المستدام والشامل والعادل، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية، المؤسسية والمادية، وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكار التكنولوجي، والدفع قدما بالمساواة بين الجنسين، والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر. **ونؤكد مجددا أيضا على أن تعزيز القيادة الوطنية والملكية الوطنية للعمليات الإنمائية، والالتزام القوي باتباع سياسات وتحقيق نتائج إنمائية سليمة هما عنصران حاسمان لتمكين المساعدة الإنمائية الرسمية من تحقيق دورها كأداة حفازة للنمو والتنمية المستدامة. ويشجعنا في هذا الصدد أنه قد أمكن إحراز بعض التقدم فعلا تجاه تنفيذ هذين العنصرين، كما تم الإعراب في المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية التنمية الذي عقد مؤخرا في أكرا عن التزامات قوية بمضاعفة هذه الجهود.**

٣٢ - **ويشجعنا انتعاش المساعدة الإنمائية الرسمية بتغيير اتجاهها نحو الانخفاض قبل مؤتمر مونتيري. فالمساعدة الإنمائية الرسمية زادت بالقيم الحقيقية بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧، وإن كنا نلاحظ أن تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنسانية شكلا جزءا مهما من تدفقات المساعدة بعد عام ٢٠٠٢.** غير أننا نلاحظ مع القلق التدني العام في المساعدة الإنمائية الرسمية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، الذي نجم بوجه خاص عن الانخفاض في تخفيف عبء الديون من الذروة التي وصلها في عام ٢٠٠٥. **وقد أخذت قدرة البلدان النامية على استيعاب المعونة الإنمائية في الازدياد نتيجة لتحسن سياساتها المحلية.** ويشجعنا أن بعض/خمسة من البلدان المانحة قد حققت أو تجاوزت **أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المشار إليها في توافق آراء مونتيري/هدف نسبة الـ ٠,٧ في المائة** من الدخل القومي الإجمالي، للمساعدة الإنمائية الرسمية/وأن بلدانا أخرى وضعت جداول زمنية للوفاء بالتزاماتها الطويلة الأمد، **كالاتحاد الأوروبي الذي وافق على أن يخصص، بشكل جماعي، نسبة ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، و ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وأن يوجه ما نسبته على الأقل ٥٠ في المائة من الزيادات الجماعية في المعونة الإنمائية إلى أفريقيا، مع الاحترام الكامل لأولويات فرادى الدول الأعضاء في مجال المساعدة الإنمائية. ونرحب بزيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها الإنمائية الرسمية بما يفوق الضعف، وهو ما يفي بالتزاماتها بزيادة مساعدتها بأكثر من ٦٠ بليون دولار، بل يتجاوزها. ونرحب أيضا بإعلان قادة مجموعة البلدان الثمانية في هوكايدو، اليابان، أنهم ملتزمون التزاما قاطعا بالعمل من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في غلينيغلس، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا مع مانحين آخرين، بمبلغ ٢٥ بليون دولار سنويا، بحلول عام ٢٠١٠، مقارنة بما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٤. ونشجع المانحين على العمل على وضع جداول زمنية**

وطنية، بحلول عام ٢٠١٠، لزيادة مستويات المساعدة في إطار عمليات تخصيص الميزانية، لكل منهم، من أجل تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المحددة. والتنفيذ الكامل لهذه الأهداف أمر حيوي لتحقيق زيادة كبيرة في الموارد المتاحة بغية الدفع قدما بالخطة الإنمائية الدولية.

٣٢ مكررا - **ونحن نلاحظ مع القلق تواصل وجود تدفقات صافية من الموارد إلى الخارج من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، بما يتجاوز بشكل كبير في حالات كثيرة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الداخل [سيتقرر مكان هذه الفقرة فيما بعد].**

٣٣ - إن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمر حاسم، ويشمل ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، والوصول إلى ما نسبته ٠,٧ في المائة على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى تحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لفائدة أقل البلدان نموا. وحتى يتسنى للبلدان المانحة التقيد بجداولها الزمنية المتفق عليها، ينبغي لهذه البلدان اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لزيادة معدلات مدفوعات المساعدات لكي يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها الحالية./**ونحث البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، إن لم تكن قد قامت بذلك حتى الآن، بما في ذلك الهدف المحدد المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٠. ونؤكد أيضا على أهمية إظهار البلدان النامية لالتزامها بتحسين الحكم الديمقراطي، وتحقيق تقدم تجاه ذلك، لأجل تحسين الشفافية والمساءلة، والإدارة من أجل تحقيق النتائج، والدفع قدما بإيجاد بيئة تمكينية تشجع التجارة والاستثمار الخاص. ونحث بقوة جميع المانحين على وضع جداول زمنية إرشادية متجددة متعددة السنوات توضح الكيفية التي يتوخون بها تحقيق أهدافهم.** ونؤكد بشدة على أهمية حشد المزيد من الدعم المحلي في البلدان المتقدمة النمو من أجل الوفاء بالتزاماتها، ويشمل ذلك زيادة الوعي العام، وتوفير البيانات المتعلقة بفعالية المساعدة، وتحقيق نتائج ملموسة. **ونناشد أيضا البلدان النامية القادرة على ذلك أن تواصل بذل جهود حقيقية لزيادة ما تدفعه من مساعدات إلى البلدان النامية الأخرى وجعلها أكثر فعالية، وفقا لمبادئ فعالية المساعدة. والأزمة المالية وأزمة الطاقة الحاليتان، وارتفاع أسعار الأغذية، وتذبذب أسعار**

الطاقة، والإجراءات التنفيذية المتعلقة بتغير المناخ تتطلب موارد إضافية كبيرة/لها صلة وطيدة بالمسائل الإنمائية، ومن الضروري معالجتها.

٣٣ مكررا - ونحن نؤكد على أهمية تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية المنخفضة الدخل، بوسائل منها **تعزيز** تقديم المساعدة التقنية والمالية، وغيرها من أشكال المساعدة وتشجيع وتعزيز الشراكات، وترتيبات التعاون على جميع المستويات.

٣٣ ثالثا - ونحن نسلم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال الحد من الفقر، وأن جهودها الهادفة إلى معالجة هذه التحديات ينبغي أن تعززها وتدعمها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وجميع الجهات المعنية الأخرى، ضمانا لاستدامة ما أمكن تحقيقه من إنجازات حتى الوقت الحاضر. ونسلم أيضا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل أداة مهمة للعديد من هذه البلدان، ولها دور تقوم به في مجالات محددة، مع أخذ احتياجات هذه البلدان ومواردها المحلية في الحسبان.

٣٤ - ونحن نرحب بالجهود المتزايدة المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي. ويقدم منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى مبادرات حديثة العهد مثل المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة عام ٢٠٠٥ وبرنامج عمل أكرا عام ٢٠٠٨، إسهامات مهمة في هذه الجهود/**جهود البلدان التي التزمت بهما**، ويشمل ذلك **إقرار** المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية، والمواءمة، والتنسيق، والإدارة من أجل النتائج. **ونحن نؤيد مبادئ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا وندعو جميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية إلى تنفيذهما تنفيذا كاملا.** وبمواصلة تعزيز هذه المبادرات، بما في ذلك عن طريق مشاركة أكثر شمولا وأوسع قاعدة، سنسهم في تعزيز الملكية الوطنية، وزيادة الفعالية والكفاءة في تقديم المعونة، وتحسين ما يتحقق بفضلها من نتائج. ونشجع أيضا جميع الشركاء الإنمائيين على تحسين نوعية المعونة، وزيادة النُهُج القائمة على البرامج، والاستعانة بالنظم القطرية لإدارة الأنشطة من قبل القطاع العام، وتقليل تكاليف المعاملات، وتحسين **المساءلة المتبادلة** والشفافية، وندعو في هذا الصدد جميع **الشركاء في التنمية/الجهات المانحة** إلى تحرير المعونة من الشروط **إلى أقصى حد ممكن.** وسنحسن إمكانية التنبؤ بالمعونة عن طريق تزويد البلدان النامية على نحو منتظم بمعلومات إرشادية دقيقة التوقيت عن الدعم المزمع تقديمه في الأجل المتوسط. ونعترف بأهمية ما تبذله البلدان النامية من جهود لتعزيز قيادة عمليات التنمية الخاصة بها ومؤسساتها ونظمها وقدراتها الوطنية ضمانا لتحقيق أفضل النتائج باستخدام المعونة، **من خلال إشراك برلماناتها ومواطنيها في صياغة تلك السياسات**، وتعميق

مشاركة منظمات المجتمع المدني. وينبغي أن نضع في الاعتبار أيضا أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة. إذ ينبغي أن تراعى الأوضاع الخاصة لكل بلد مراعاة كاملة.

٣٥ - ونلاحظ أن تغيرا كبيرا قد طرأ على هيكل المعونة في العقد الحالي. وأسهمت الجهات الجديدة المانحة للمعونة ونهج الشراكة المبتكرة، التي تطبق طرائق تعاون جديدة، في زيادة تدفق الموارد. كذلك، يوفر التفاعل بين المساعدة الإنمائية والاستثمارات الخاصة، والتجارة، والأطراف الفاعلة الجديدة في مجال التنمية، فرصا جديدة أمام المعونة كي تزيد تدفقات الموارد المقدمة من القطاع الخاص. ونحن نؤكد من جديد على أهمية منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الجهة المعنية داخل الأمم المتحدة بتنسيق دراسة قضايا التعاون الإنمائي من كل جوانبها، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وسنواصل الجهود، داخل الأمم المتحدة وكذلك بالتعاون مع المؤسسات المختصة الأخرى مثل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تعزيز الحوار والتعاون مع مجتمع الشركاء الإنمائيين المتزايد التنوع. ونحن نشجع الجهات الجديدة المانحة للمعونة على تعبئة وإدارة وتقييم مبادراتها في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وينبغي أن تتعاون كل الأطراف الفاعلة في مجال التنمية تعاونا وثيقا على كفالة استخدام الموارد المتزايدة الآتية من كل المصادر/**بطريقة تضمن أقصى فعالية/وفقا لمبادئ فعالية المعونة**. وسنسعى أيضا إلى زيادة التعاون على المستوى القطري مع القطاع الخاص والجهات المانحة غير الرسمية والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة الرسمية.

٣٦ - إن التعقيد المتزايد لتدفقات المعونة والعدد الكبير للمانحين الجدد زادا صعوبة مهمة تتبع هذه التدفقات وتقييمها. وهناك حاجة متزايدة إلى سُبل محددة وعالمية لتتبع كمية المعونة، ونوعيتها وفعاليتها مع إيلاء الاعتبار الواجب للمشاريع القائمة بالفعل ولآليات استعراض الأقران. وندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسائر أصحاب المصلحة، بمعالجة هذه القضية وتقديم تقرير لينظر فيه منتدى التعاون الإنمائي./ندعو منظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والصناديق العالمية، والمؤسسات الرئيسية إلى العمل معا على تحسين نطاق التغطية لدى الإبلاغ عن المعونة الإنمائية المقدمة من الجهات الرسمية ومن القطاع الخاص.

٣٧ - ونحن ندعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون الثلاثي، الذي يوفر موارد إضافية هناك حاجة ماسة إليها لتنفيذ البرامج الإنمائية. ونعترف بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبتنوع تاريخه وخصائصه، ونؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، **شأنه شأن التعاون بين الشمال والجنوب**، ينبغي أن ينظر إليه على أنه تعبير عن التضامن والتعاون بين البلدان، على أساس خبراتها وأهدافها المشتركة. ويساند هذان الشكلان من التعاون جدول أعمال إنمائيا يعالج الاحتياجات والتطلعات الخاصة للبلدان النامية، **استنادا إلى افتراضات وشروط معينة** ونعترف أيضا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكمل التعاون بين الشمال والجنوب ولا يحل محله، **وندعو إلى زيادة التكامل فيما بينهما. ولما كانت مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب تمثل حصة أكبر من تدفقات الموارد، فسيكون من المهم أن تشارك البلدان المانحة والبلدان المتلقية مشاركة كاملة في تنسيق التنمية على المستويين الوطني والدولي**. ونعترف بالدور الذي تؤديه البلدان النامية المتوسطة الدخل بوصفها مقدمة لخدمات التعاون الإنمائي ومستفيدة منها. كما يمكن تعزيز التعاون الإقليمي بوصفه أداة فعالة لتعبئة الموارد من أجل التنمية، بجملة سبل منها تعزيز المؤسسات المالية الإقليمية لكي تساعد بشكل أفضل على الارتقاء بالقطاعات الحيوية في البلدان النامية.

٣٨ - ونقر بالتقدم الكبير المحرز منذ انعقاد مؤتمر مونتيري في مجال مصادر التمويل الطوعي الابتكارية. **ونسلّم بأن عددا من مبادرات الفريق التقني الذي أنشأته مبادرة العمل العالمي لمكافحة الجوع والفقر والمجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية قد أصبح واقعا معيشا أو بات في طور متقدم من أطوار الإنجاز. وتشمل تلك المبادرات في جملة ما تشمل مرفق التمويل الدولي للتحصين، والمشروع التجريبي للالتزامات السوقية المسبقة، والجباية التضامنية على تذاكر الطائرات، التي تمول برامج صحية في العديد من البلدان النامية، ومنها المرفق الدولي لشراء الأدوية الذي يساعد على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، والصكوك القائمة على سوق الكربون/والخطط التي تستخدم حصائل الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات لتمويل التنمية. وتشمل المبادرات الأخرى الجديرة بالذكر مؤسسة الولايات المتحدة للتصدي لتحديات الألفية، وخطة الطوارئ التي وضعها الرئيس الأمريكي للإغاثة من مرض الإيدز، وصندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، والصندوق المصري للتعاون الفني وتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية ومبادرة تحالف نفط منطقة البحر الكاريبي (بتروكاريبي)**. ونشجّع على زيادة مبادرات مصادر التمويل الابتكارية وتنفيذها حسب الاقتضاء. ونسلّم بأن هذه الأموال ينبغي أن تكون مكملة لمصادر التمويل التقليدية وليست بديلا عنها، وينبغي أن تصرف وفقا لأولويات البلدان النامية وألا تشكل عبئا مفرطا على عاتقها. ونهيب بالمجتمع الدولي أن ينظر

في تعزيز المبادرات الجارية وأن يستكشف المقترحات الجديدة، مع التسليم بطبيعتها الطوعية والتكاملية. ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يستمر في معالجة مسألة المصادر الابتكارية لتمويل التنمية، **عامة كانت أو خاصة**، وأن يعدّ تقريرا مرحليا وحيدا مجمعا بحلول الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، آخذا في الحسبان جميع المبادرات الموجودة، **مع مراعاة مقترح استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة للأغراض الإنمائية.**

٣٨ مكررا - ونكرّر تأكيد عزمنا على تفعيل الصندوق العالمي للتضامن الذي أنشأته الجمعية العامة، وندعو البلدان التي بمقدورها تقديم تبرعات إلى هذا الصندوق إلى القيام بذلك. ونشير أيضا إلى إنشاء صندوق التضامن الرقمي، ونشجع على التبرع لتمويله، بطرق منها النظر في آليات تمويل مبتكرة.

٣٩ - ونؤكد على أهمية تطوير القدرات وتعزيز التعاون الفني كسبيلين هامين لتمكين البلدان النامية من بلوغ أهدافها الإنمائية. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التدريب وتبادل الخبرات ونقل المعارف وتقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات، بما يشمل تعزيز القدرات المؤسسية وإدارة المشاريع وتخطيط البرامج.

٣٩ مكررا - ونشدد على الدور المهم الذي تضطلع به منظومة أمم متحدة تتسم بالفعالية والإدارة الجيدة ولديها موارد كافية، عن طريق أنشطتها التنفيذية في مجال دعم بناء القدرات لتحقيق تنمية مستدامة في الأجل الطويل. وهذا أمر مهم لأقل البلدان نموا على وجه التحديد. ونظرا إلى أن مستوى التمويل الأساسي يؤثر حتما في قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بهذه الولاية، فإننا نحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك على زيادة تبرعاتها للميزانيات الأساسية/العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وعلى أن تقدم مساهماتها على أساس متعدد السنوات، وبصورة مستمرة يمكن التنبؤ بها. ونشير أيضا إلى أن الموارد غير الأساسية عنصر مهم مكمّل لقاعدة الموارد العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مسهمة بذلك في زيادة الموارد الإجمالية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الموارد غير الأساسية ليست بديلا عن الموارد الأساسية، وبأن المساهمات غير المخصصة حيوية بالنسبة لاتساق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتواؤمها. ونرحّب بجهود تحسين كفاءة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي واتساقه وفعاليته.

٤٠ - وقد أثبتت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المؤسسات الدولية التي تشجع التنمية، أنها يمكن أن تكون مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية. فهي تتيح موارد استراتيجية في أشكال منها

المساعدة التقنية في مجالات من قبيل بناء المؤسسات والترويج لأفضل الممارسات، ومنها ممارسات بناء القدرات **والحوكمة الرشيدة**، وتضطلع بدور هام في دعم اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ودعم التكامل الإقليمي وغير ذلك من جهود التعاون. وتشكل أيضا محفلا قيّما لتبادل المعلومات فيما بين البلدان النامية بشأن أفضل الممارسات. **وقد أصبح صافي تدفق الموارد من العديد من هذه المؤسسات سلبيا**، وبالتالي، سنعمل مع هذه المؤسسات لتعزيز ما تقدمه من تمويل إلى البلدان النامية، في إطار تدابير مواصلة تنفيذ توافق آراء مونتيري. وينبغي أن تواصل هذه المؤسسات استكشاف سبل ابتكارية لاستخدام رأس مالها لجلب تمويل إضافي لتعزيز التنمية في الوقت الذي تحافظ فيه على رأس مالها وتكفل استدامة نشاطها.

٤٠ مكررا - **وسنتخذ خطوات حازمة لزيادة الموارد الموجهة للمساواة بين الجنسين.**

الديون الخارجية

٤١ - **يحدونا قدر كبير من التفاؤل** إزاء التقدم الذي أحرز منذ اعتماد توافق آراء مونتيري في تحسين مؤشرات الدين الهامة للبلدان النامية ككل **مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات، وإن كنا نلاحظ أن رصيد ديون البلدان النامية كمجموعة واصل ارتفاعه./يحدونا قدر كبير من التفاؤل إزاء التحسن الملحوظ الذي تحقق منذ توافق آراء مونتيري في مؤشرات رئيسية وهامة للقدرة على تحمل الدين، رغم أن/في حين أن المستفيدين من تخفيف الدين تظل تتراكم على عاتقهم ديون خارجية جديدة،/يحدونا قدر كبير من التفاؤل لأنه رغم استمرار زيادة رصيد ديون البلدان النامية، كمجموعة، فإن جميع المؤشرات الأساسية للقدرة على تحمل الدين تحسنت إلى حد بعيد منذ مونتيري، إلا أن من الضروري توخي الحرص حتى لا تبلغ الديون مرة أخرى مستويات لا يمكن تحملها**[٦]. **رغم أن إجمالي ديونها الخارجية استمر في التزايد.** وقد ساهم في تحقيق هذا التقدم سداد العديد من البلدان النامية للديون، وتخفيف الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، ونهج إيفيان في نادي باريس، إضافة إلى الجهود الأخرى التي تبذلها البلدان المَدِينَة ومبادراتها الجارية حاليا، ومنها إطار القدرة على تحمل الدين الذي وضعه البنك الدولي/صندوق النقد الدولي. وتشير التقديرات إلى أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون توفر ما مجموعه ٧١ بليون من دولارات الولايات المتحدة لـ ٤١ بلدا من البلدان

(٦) [الحاشية المتعلقة بمجمل رصيد الدين ستضاف لاحقا].

المؤهلة، فيما يُنتظر أن توفر المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين مبلغا إضافيا قدره ٢٨ بليون من دولارات الولايات المتحدة[٧]. **وقد استرد المستفيدون من جهود تخفيف الدين إمكانية الوصول إلى أسواق الاقتراض الدولية ولا يزالون إلى حد بعيد ضمن حدود القدرة على تحمل الدين، وإن كان من الضروري توخي الحرص حتى لا تبلغ الديون مرة أخرى مستويات لا يمكن تحملها.** وعززت البلدان المقترضة أيضا برامج إدارة ديونها وقام العديد منها بتكوين احتياطيات. وساعدت مبادرات تخفيف الدين أيضا البلدان المستفيدة على حشد موارد هناك حاجة ماسة إليها من أجل الحد من الفقر، وذلك في إطار جهود أوسع نطاقا لتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية. **ونحن ندرك أن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الحالية تنطوي على احتمال كبير لتقويض سنوات من العمل الدؤوب والمكاسب التي تحققت فيما يتعلق بديون البلدان النامية. والأمر يستلزم مبادرات أكثر جرأة وشمولية لكي يجري على نحو فعال ومنصف حل مشاكل الدين الحالية التي تعاني منها البلدان النامية./يمكن أن تحدث انتكاسة للاتجاه الإيجابي الحالي فيما يتعلق بمؤشرات الدين وتحسن القدرة على تحمل الدين التي شهدتها بعض البلدان النامية، ولا بد من بذل الجهود الكفيلة بعدم ارتداد هذا الاتجاه الإيجابي لمؤشرات الدين والقدرة على التحمل إلى مسار عكسي.**

٤١ مكررا - **ونشدد على ضرورة اعتماد المجتمع الدولي حلا لمشاكل مديونية البلدان النامية، ولا سيما بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا، يتسم بقدر أكبر من الفعالية والإنصاف والاستدامة ويكون أكثر توجها نحو تحقيق التنمية، ويشمل وسائل منها إلغاء الديون دون أي تمييز أو شروط، وتدعمه زيادة تدفقات التمويل التساهلية. وينبغي تنقيح مبادرات تخفيف الدين القائمة والتوسع فيها وتوسيع نطاقها حسب الاقتضاء، حتى تشمل جميع البلدان النامية التي لا تزال تواجه معوقات تعرقل التصدي لمشاكلها المتعلقة بالديون الخارجية/لتحقيق القدرة على تحمل الدين. ونشدد على أهمية مواصلة التحلي بالمرونة فيما يتعلق بمعايير التأهل للاستفادة من تخفيف الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ونؤكد من جديد دعوة توافق آراء مونتيري إلى تمويل جهود تخفيف الدين من الموارد الإضافية.**

٤١ ثالثا - **ونؤكد أن البلدان المؤهلة للاستفادة من تخفيف الدين لن يكون بإمكانها التمتع بكامل المكاسب المنبثقة عنه إلا إذا ساهم الدائنون كافة بحصتهم العادلة بسبل منها معاملة البلدان المدينة التي أبرمت اتفاقات مع الدائنين للتخفيف من عبء الدين على نحو**

(٧) المبلغان مقدران بالقيمة الصافية الجارية في نهاية عام ٢٠٠٧.

يمكن تحمله معاملة مماثلة قدر الإمكان. وينبغي أن يشارك الدائنون كافة، بمن فيهم الدائنون من القطاعين العام والخاص، في الآليات الدولية القائمة لتسوية الديون وذلك لكفالة قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين. ونشدد أيضا على ضرورة أن تلبي المبادرات والأطر الحالية المتعلقة بالديون احتياجات البلدان المنخفضة الدخل، حسب الاقتضاء، ونقر بأهمية التوصل لحلول لمشاكل الدين الخارجي التي تعاني منها هذه البلدان بما يكفل قدرتها على تحمل الدين.

٤١ رابعا - **ونشدد على أن البلدان النامية المتوسطة الدخل تقع على عاتقها في المقام الأول مسؤولية بلوغ حالة الدين مستوى يمكن تحمله والحفاظ على هذه الحالة، ومعالجة مشاكل الدين الخارجي التي تعاني منها. وإننا، إذ نرحب بنهج إيفيان، نشدد على أهمية استمرار الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لكفالة قدرة البلدان المتوسطة الدخل على تحمل الدين، بسبل منها تحسين إدارة القدرة على تحمل الدين لديها ومن خلال تخفيف عبء الدين بالاستعانة بالآليات القائمة المتعلقة بالديون وآليات مبادلة الديون على أساس طوعي.**

٤٢ - ونقر بأنه لا تزال هناك تحديات هامة في هذا المجال. فخدمة الديون تستأثر بحصة كبيرة من ميزانية السنة المالية في عدد من البلدان النامية ولا تزال تفوق قدرتها على التحمل. **والآليات الدولية القائمة لتسوية الديون يوجهها/لا يزال يوجهها الدائنون مع مراعاة حالة البلدان المدينة.** وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من خلال الآليات الدولية لتسوية الديون لكي يتسنى كفالة المعاملة المتكافئة لجميع الدائنين، **والمعاملة العادلة لكل من الدائنين والمدينين/إرساء إجراءات قانونية يمكن التنبؤ بها/خضوع هذه الآليات لإطار قانوني. وينبغي أن تُراعى في تلك الآليات مشروعية المطالبات القائمة استنادا إلى طريقة الإقراض.** ويساورنا قلق بالغ من جراء تزايد التقاضي بشأن الصناديق الانتهازية. وإننا نرحب، في هذا الصدد، بالخطوات التي اتُخذت مؤخرا لتفادي المقاضاة المتعسفة للبلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك بسبل منها تعزيز آليات إعادة شراء الديون وتقديم مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المساعدة التقنية والدعم القانوني، حسب الاقتضاء. ونهيب بالدائنين ألا يُقدموا على بيع مطالبات الديون الواقعة على البلدان المستفيدة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لدائنين لا يشاركون بالقدر الكافي في الجهود الرامية لتخفيف الدين.

٤٢ مكررا - وسنكثف جهودنا بغية تفادي أزمات الديون عن طريق العمل بالتعاون مع القطاع الخاص على تعزيز الآليات المالية الدولية لاتقاء الأزمات وتسويتها، وإيجاد حلول

تتسم بالشفافية ويقبلها الجميع. ويلزم دعم هذه الآليات بمبادئ أثبتت جدواها في المعالجة الفعالة للعديد من مشاكل الديون. ومن تلك المبادئ ضرورة كفالة تقاسم المدينين والدائنين كافة، حكوميين كانوا أو منتمين للقطاع التجاري، لمسؤولية تسوية الديون؛ والاعتراف بأن النهوض بالتنمية واستعادة القدرة على تحمل الدين هما الهدفان الرئيسيان لتسوية الديون؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة بين جميع الأطراف؛ وتشجيع ممارسات الاقتراض والإقراض المسؤولة **بسبل منها التقيد بالمبادئ التوجيهية الدولية مثل إطار القدرة على تحمل الدين الذي وضعته مؤسسات بريتون وودز والامتثال للمتطلبات الدنيا للتساهلية التي تتحدد في تحليل القدرة على تحمل الدين**؛ وتحسين إدارة الديون وتعزيز الملكية الوطنية **لاستراتيجيات إدارة الديون؛ وتيسير المعاملة المتكافئة لجميع الدائنين؛**

٤٣ - ونقر بما طرأ من تحول من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه أغلب البلدان المنخفضة الدخل لا يزال رسميا. ونلاحظ حدوث زيادة كبيرة في عدد الدائنين، رسميين كانوا أم من القطاع الخاص. ونشدد على الحاجة إلى التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات ويشمل ذلك تحسين جمع البيانات وتحليلها. **وسنسعى أيضا لتوسيع نطاق التنسيق بين الدائنين للتقليل من مخاطر استفحال الديون في البلدان المقترضة تمشيا مع الأطر الدولية المعنية.**

٤٣ مكررا - **ونشدد، فيما يتعلق بعمليات إعادة التفاوض بشأن الديون، على ضرورة المشاركة الكاملة للمَدينين والدائنين وعلى أهمية احترام مجال العمل المتاح للمدينين على صعيد السياسات، ومراعاة سياساتهم واستراتيجياتهم الوطنية المرتبطة ببلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.**

٤٤ - ويمكن أن تمثل المساعدة التقنية على إدارة الدين والتصدي لمشاكله أمرا جوهريا بالنسبة للعديد من البلدان ولا سيما أشدها ضعفا. ونؤكد من جديد أهمية توافر القدرات الكافية لدى البلدان المدينة في أثناء التفاوض وإعادة التفاوض بشأن الدين وفيما يتعلق بإدارته. وسنواصل في هذا الشأن تزويد البلدان النامية، حسب الطلب، بالمساعدة اللازمة، بما فيها المساعدة التقنية، من أجل تعزيز القدرات على إدارة الديون والتفاوض وإعادة التفاوض بشأنها ويشمل ذلك التصدي لمسائل التقاضي المتعلقة بالدين الخارجي، بغية تحقيق القدرة على تحمل الدين والحفاظ عليها. وينبغي لمؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات المعنية أن تواصل، حسب الاقتضاء، الاضطلاع بدور هام في هذا الميدان حسب ولاية كل منها. والحفاظ على القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل مسؤولية يتقاسمها

المقرضون والمقترضون على حد سواء. **وإننا نشجع، تحقيقا لهذه الغاية، توسيع نطاق استخدام الدائنين والمدينين كافة للإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلق بالقدرة على تحمل الدين.** ويتعين على المقترضين السعي إلى تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة والإدارة الرشيدة للموارد العامة، وهي عناصر أساسية في الحد من الضعف أمام المخاطر على الصعيد الوطني.

٤٤ مكررا - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإبقاء أُطُر القدرة على تحمل الدين قيد الاستعراض تعزيزا لفعالية رصد وتحليل القدرة على التحمل، والنظر في إدخال تغييرات جذرية على السيناريوهات ذات الصلة بالديون لمواجهة الصدمات الخارجية الواسعة النطاق بما في ذلك الصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والخسائر الكبيرة في معدلات التبادل التجاري أو نتيجة النزاعات. ونشدد على الحاجة إلى وضع مؤشرات الدين استنادا إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها؛ وزيادة إتاحة المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الدين؛ وإيلاء الاعتبار الكافي لحالة الدين المحلي العام والخاص؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية. **وإننا على ثقة من أن زيادة سبل النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان المدينة تسهم بشكل كبير في تعزيز قدرة تلك البلدان على تحمل الديون.**

٤٤ ثالثا - **وينبغي أن تولي أُطر تحمل الدين قدرا أكبر/القدر الواجب من الاهتمام للاحتياجات الإنمائية للبلدان المدينة، بما في ذلك المكاسب المتأتية من الإنفاق والاستثمار ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل. وبالنظر إلى ضرورة الحفاظ على القدرة على تحمل الدين وإلى اشتراطات التمويل الخارجي لتحقيق الأهداف الإنمائية، وبخاصة لدى أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل التي تواجه تزايد مخاطر الإعسار فيما يتعلق بالديون، ينبغي أن تسعى الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم المنح والقروض التساهلية على نحو متزايد كطرائق مفضلة لأدوات الدعم المالي الذي توفره ضمانا للقدرة على تحمل الدين.**

[الفقرة ٤٥: دُمجت في الفقرتين ٤٣ و٤٤]

٤٦ - **وندرك ضرورة معالجة جميع القضايا ذات الصلة بمشاكل الدين الخارجي، في إطار عدة محافل منها الأمم المتحدة، وسننظر في سبل دراسة أشكال معززة من الآليات السيادية لإعادة هيكلة الديون بناء على الأطر والمبادئ القائمة، بما فيها نادي باريس، يشارك فيها الدائنون والمدينون على نطاق واسع وتكفل تحمل الدائنين الأعباء على نحو متساو وتضطلع فيها مؤسسات بريتون وودز بدور هام/محوري.**

معالجة المسائل النظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية

٤٧ - تحققت بعض النتائج منذ انعقاد مؤتمر مونتيري في مجال معالجة المسائل النظمية، لكن هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم الملحوظ. وهذا أمر لا يحتمل التأخير نظرا للأزمة المالية الراهنة. **وسنسترشد في عملنا السائر قدما بإيمان مشترك بأن مبادئ السوق، ونظم التجارة والاستثمار المفتوحة، والأسواق المالية المنظمة تنظيما فعالا تعزز الحركية، والابتكار، وتنظيم المشاريع، وهو ما ليس منه بد لتحقيق النمو الاقتصادي، وإتاحة فرص العمل، والحد من الفقر. فالتقدم المتوقع تحقيقه بعد مؤتمر مونتيري نتيجة العمل الذي عهد إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وبخاصة صندوق النقد الدولي، بمهمة القيام به لتعزيز مراقبة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وبخاصة صندوق النقد الدولي، لجميع الاقتصادات، ومنح الأولوية العليا لتحديد الأزمات المحتملة واتقاء حدوثها، كان دون مستوى الآمال المعقودة/لم يحدث. وهذا ما يفسر إلى حد ما أسباب الأزمة المالية الراهنة ذات الأبعاد العميقة والمستفحلة، فضلا عن استمرار مواطن الضعف في النظام المالي الدولي. ولم يكتمل بعد إصلاح البنيان المالي الدولي لكي يعكس على نحو أفضل المواقع النسبية للأعضاء في اقتصاد العالم/لكي يوفر مزيدا من الشفافية ويوسع ويعزز نطاق آراء ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات الدولية ووضع المعايير. ولذا، نعتزم اتخاذ الخطوات الملائمة وفي الوقت المناسب لتحسين أداء النظام الاقتصادي والمالي الدولي، مع الإشارة إلى أن مؤتمر القمة المعني بالأسواق المالية والاقتصاد العالمي الذي عقد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ والحلقة الحوارية التي عقدتها الجمعية العامة عالجا العديد من المسائل الآنفة الذكر على سبيل المساهمة في جهود تعزيز النمو العالمي وتحسين دعم التنمية. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق هذه الجهود وتوسيع المشاركة، إلى جانب تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في هذا العمل/ومن الأهمية بمكان كفالة مشاركة واسعة، إلى جانب مشاركة قوية وكبيرة للأمم المتحدة في هذه الأعمال. وهذا أمر لا بد منه للتنفيذ المتكامل لتوافق آراء مونتيري والمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.**

٤٧ مكررا - ونحن عاقدون العزم على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات التجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى لدعم النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري زيادة التعاون بين

الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، استنادا إلى فهم واحترام واضحين لولاية كل منها **وهياكل حوكمتها**.

[**الفقرة ٤٨**: شُطبت]

٤٩ - ونشجع على تحسين التنسيق وتعزيز التماسك بين الوزارات والمؤسسات المعنية في جميع البلدان للمساعدة في صياغة السياسات على جميع المستويات وفي تنفيذها الفعلي. ونشجع أيضا المؤسسات المالية والإنمائية الدولية على مواصلة تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية مع مراعاة الاحتياجات والظروف المتنوعة والمتغيرة. **ومن الأهمية بمكان أن تقوم هذه المؤسسات، وكذلك البلدان المتقدمة النمو، بتكييف سياساتها بما يناسب احتياجات البلدان النامية**. وبغية تكملة الجهود الإنمائية الوطنية، ندعو جميع البلدان التي لسياساتها أثر على البلدان النامية، أن تزيد جهودها لصياغة سياسات تتسق مع أهداف تعزيز النمو المطرد، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية.

٥٠ - وتتطلب الأسواق المالية الدولية المستقرة سياسات للاقتصاد الكلي وسياسات مالية سليمة. ومن المهم للغاية، أن تدير جميع البلدان، **وبخاصة الاقتصادات ذات الأهمية النظمية/البلدان الصناعية الرائدة**، سياساتها للاقتصاد الكلي وسياساتها المالية بطرق تساهم في الاستقرار العالمي والنمو الاقتصادي **الشامل/المطرد والتنمية المستدامة**. فالمؤسسات المالية الراسخة على الصعيدين الوطني والدولي هي دعامات ضرورية لنظام مالي دولي يعمل بطريقة جيدة. وينبغي أن تواصل البلدان انتهاج سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدخال إصلاح هيكلي مع القيام أيضا بتعزيز نظمهما المالية ومؤسساتها الاقتصادية.

٥١ - ولا تزال الصكوك المالية الجديدة المتسمة بطابع مُعولم للغاية تغير طبيعة المخاطر في الاقتصاد العالمي، مما يتطلب مواصلة تحسين رقابة الأسواق وتنظيمها. ولتعزيز مرونة النظام المالي الدولي، سننفذ إصلاحات **من شأنها** تعزيز، **الأطر التنظيمية والإشرافية، والأسواق المالية ونظم الضوابط**، حسب ما تقتضيه الحاجة. وسنبذل قصارى جهودنا لتحسين المعايير المحاسبية الأساسية لمعالجة مواطن الضعف والقصور، بما فيها تلك التي كشفتها الأزمة المالية الراهنة. وينبغي أن يحسن المشرعون الوطنيون المعلومات والشفافية المالية على المستوى المحلي. وسنواصل تعزيز التعاون فيما بين المشرعين الوطنيين من جميع البلدان لتعزيز المعايير المالية الدولية، **آخذين في الاعتبار التوقعات الإنمائية**. وينبغي أن تعالج هذه الجهود معايير الكشف المبكر والكافي عن المخاطر بغية تحسين الأسس التي تستند إليها قرارات المستثمرين. وثمة حاجة أيضا إلى قيام المؤسسات المالية بزيادة الشفافية. وينبغي أن تساعد الممارسات المعززة

للكشف عن المعلومات وإعمال الشفافية على الحد من تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة.

[**الفقرة ٥٢**: شُطبت]

٥٣ - **ونشجع على تحقيق المزيد من التقدم بشأن الإصلاحات التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية**/نؤكد مرة أخرى على مواصلة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن تتوفر للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بعد إصلاحها، القدرات التقنية، والتسهيلات الائتمانية والموارد المالية للتعامل مع إدارة الأزمات المالية وحلها على نحو سريع بطريقة تولد وتيسر التعاون الدولي وتتسق مع ولاية كل من تلك المؤسسات. وينبغي **للمؤسسات المالية الدولية/صندوق النقد الدولي** مواصلة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف اللازم لاستعادة وحماية الاستقرار النقدي والمالي الدولي وينبغي أن تكون على استعداد لأن توفر بسرعة موارد كافية لمساعدة البلدان في التغلب على الأزمات. وينبغي أن يعمل صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع منتدى لتحقيق الاستقرار المالي أوسع نطاقا وأكثر تمثيلا، ومع الهيئات الأخرى من أجل تحديد مواطن الضعف على نحو أفضل، والتنبؤ بمواطن الإجهاد المحتملة قبل ظهورها والتحرك بسرعة للقيام بدور رئيسي في التصدي للأزمة. وبالمثل، يمكن للبنك الدولي أن يضطلع بدور كبير في التخفيف من الصعوبات التي تواجهها البلدان. ويجب على مؤسسات بريتون وودز أن تواصل، في حدود ولاية كل منها، مساعدة البلدان النامية على التعامل مع التأثيرات الضارة للصدمات الخارجية من قبيل التقلبات الضخمة في أسعار السلع الأساسية الرئيسية، كأن يتم ذلك من خلال مرفق صندوق النقد الدولي للتصدي للصدمات الخارجية الذي تم إصلاحه. ونسلم أيضا بالحاجة إلى إبقاء مسألة إصدار حقوق سحب خاصة قيد الاستعراض.

٥٤ - وتقوم المصارف الإنمائية الإقليمية بدور حيوي في دعم التنمية الاقتصادية ومساعدة جهود التكامل الإقليمي. ونشجع استمرار التعاون والتنسيق فيما بين المصارف الإنمائية الإقليمية وسائر المؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء. وينبغي أن نستعرض كفاية الموارد اللازمة لإنجاز مهامها، حسب الضرورة. ويمكن لأطر التعاون الإقليمي الأخرى، مثل الترتيبات المالية والنقدية التي تكمّل النظام المالي الدولي، أن تؤدي دورا حاسما في تعزيز التنمية والاستقرار المالي لدى أعضائها، وينبغي أن تكون متسقة مع الأطر المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء. ويمكن لهذه الترتيبات أن تيسر التدفقات المالية وتخّفض تكاليف المعاملات، وأن تعمل كآليات تساعد على اتقاء الأزمات المالية وتجعل الأطراف في تلك الترتيبات أكثر قدرة على التكيف.

٥٥ - ولوكالات تقدير الجدارة الائتمانية أيضا دور هام في توفير المعلومات، يشمل تقييم مخاطر سندات الشركات والسندات السيادية. وينبغي أن تستند المعلومات المقدمة من وكالات تقدير الجدارة الائتمانية إلى هدف مقبول على نطاق واسع ومحدد على نحو واضح، وإلى بارامترات شفافة. وقد كشفت الأزمة المالية الجارية **مواطن ضعف نظمية/أثارت القلق/أثارت تساؤلات بشأن مواطن ضعف**/في المعايير المحاسبية وفي طريقة العمل التي تنتهجها حاليا وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وسنمارس رقابة قوية على هذه الوكالات بما يتسق مع مدونة قواعد السلوك الدولية المعززة المتفق عليها، وسنتخذ إجراءات إضافية لتعزيز شفافية الأسواق المالية وتعزيز توافق المعايير المحاسبية الدولية.

٥٦ - ونسلم بالحاجة لمعالجة الشاغل المعرب عنه كثيرا بشأن مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية لوضع المعايير. ولذا، نرحب بالاقتراح الداعي إلى زيادة عدد أعضاء منتدى تحقيق الاستقرار المالي، ونشجع الهيئات الرئيسية لوضع المعايير على أن تعيد النظر في عدد أعضائها فورا وتحسن في الوقت نفسه من فعاليتها. ونسلم بما تقوم به لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف والهيئات الأخرى لوضع المعايير من عمل لوضع معايير رفيعة المستوى يمكنها أن تستوعب الفروق في تنفيذ المنهجيات في مختلف البلدان لمراعاة مختلف النظم المالية.

٥٧ - ونشدد على أنه يجب إصلاح مؤسسات بريتون وودز بصورة شاملة لكي تعكس على نحو أوفى مواطن الثقل الاقتصادي المتغيرة في الاقتصاد العالمي، وتكون أقدر على الاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية. ونؤكد من جديد أن لتعزيز أصوات ومشاركة البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، وفقا لولاية كل منها، أهمية مركزية في تعزيز شرعية هذه المؤسسات وفعاليتها. **ونرحب** بالإصلاحات المتعلقة بالحوكمة التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية بالفعل، بما في ذلك الاتفاق الأخير بشأن استعراض نظام الحصص والأصوات في صندوق النقد الدولي والخطوات المتصلة بذلك في البنك الدولي، ونشجع على مزيد من الإصلاحات في هذا الاتجاه.

٥٨ - **وفي ضوء هذا الاستعراض والأحداث الأخيرة، نشدد على ضرورة عقد مؤتمر دولي رئيسي، تحت رعاية الأمم المتحدة، لاستعراض البنيان المالي والنقدي الدولي وهياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية. وينبغي أن يكون هذا المؤتمر على مستوى القمة ويجري فحصا كاملا للمسائل الهيكلية التي تقوم عليها الحوكمة الاقتصادية والمالية الدولية. وسننظر في طرائق عقد هذا المؤتمر في عام ٢٠٠٩.**

أو

٥٨ - **وفي ضوء هذا الاستعراض والأحداث الأخيرة، نشدد على الحاجة إلى مناقشة دولية من أجل استعراض البنيان المالي والنقدي الدولي وهياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، لكفالة إدارة المسائل العالمية بمزيد من الفعالية والتنسيق. وينبغي أن تضم هذه المناقشة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وأن تضم المؤسسات المالية الإقليمية وسائر الهيئات المعنية، وأن تعقد في سياق المبادرات الحالية الرامية إلى تحسين شمولية هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية ، بما فيها مجموعة الـ ٢٠، وشرعية تلك الهياكل وفعاليتها.**

أو

٥٨ مكررا - **ونعقد العزم على زيادة التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المتعددة الأطراف المالية والتجارية والإنمائية لدعم النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وتدعو الحاجة إلى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية استنادا إلى فهم واحترام واضحين لولاية كل منها وهياكل حوكمتها. (مقترح مقدم من الولايات المتحدة للاستعاضة به عن الفقرة ٥٨)**

أو

٥٨ (نص بديل) - **نرحب بالمناقشات الدولية الجارية بشأن هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، ونسلم بالحاجة إلى كفالة أن تكون جميع البلدان، بما فيها البلدان المنخفضة الدخل، قادرة على أن تشارك في هذه العملية على نحو فعال. وندعو صندوق النقد الدولي واللجنة المالية ولجنة التنمية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لكفالة المشاركة الكاملة والمتكافئة في المناقشات المتعلقة بالإصلاحات".**

٥٩ - ونحن ملتزمون بإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية لمجابهة جميع التحديات التي يواجهها العالم اليوم في مجال تمويل التنمية بطريقة فعالة. وندرك أن تحديات وفرص متعددة متصلة بتمويل التنمية قد نشأت منذ مؤتمر مونتيري، بما في ذلك أثر الأزمة المالية والتكاليف الإضافية لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والضرر الذي لحق ببيئة الأرض، وتقلب الأسعار في الأسواق الدولية للسلع الأساسية، و**توسع نطاق** التعاون الاقتصادي **مع البلدان، بما في ذلك/البلدان المتوسطة الدخل/زيادة أهمية دور بعض البلدان المتوسطة الدخل في العلاقات الاقتصادية الدولية** والاحتياجات المتزايدة في مجال إعمار بلدان مرحلة ما بعد النزاع وتنميتها، **والتغيرات التي طرأت على هيكل التعاون**

الدولي. ونؤكد مجددا عزمنا على اتخاذ إجراءات متناسقة على الصعيد العالمي للتصدي لجميع تلك المسائل، مع مواصلة توسيع نطاق التنمية الاقتصادية والبشرية كي تشمل الجميع.

٥٩ مكررا - وإننا قلقون للغاية من أثر الأزمة المالية الحالية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي على قدرة البلدان النامية على الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافها الإنمائية. فالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد تعاني من انتكاسات خطيرة جدا فيما يتصل بأهدافها الإنمائية، ولا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم للغاية اعتماد مزيد من الإجراءات الحاسمة والعاجلة لاحتواء الأزمة الحالية واستعادة القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وبالنظر إلى هذا السياق العالمي، فإننا نوجه اهتمام جميع المانحين إلى حالة واحتياجات أفقر الفئات وأضعفها. ونحث أيضا جميع المانحين على المحافظة على التزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، ونهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن يسخّر كل الطاقات المتاحة فيما يتعلق **بتقديم المشورة في مجال السياسات** وتوفير الموارد، **على النحو المناسب/وتقديم المشورة في مجال السياسات، على النحو المناسب**، لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز اقتصاداتها والمحافظة على النمو وحماية أضعف الفئات من العواقب الوخيمة للأزمة الحالية. **وفي هذا السياق، من المهم أيضا أن تكون لدى البلدان النامية سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي لدعم النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر.**

٦٠ - وقد تزايد بدرجة ملحوظة قلق المجتمع الدولي إزاء تغير المناخ منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. والاستجابات الجارية والمحتملة لمعالجة هذه الظاهرة لها تأثيرات كبرى على تمويل التنمية وستترتب عليها تكاليف إضافية كبيرة تتحملها جميع البلدان، وهو ما يتطلب تعبئة موارد إضافية **ويمكن التنبؤ بها**. وسنعالج هذه الآثار بحزم ودون تأخير **في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو**، ووفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة، وقدرات كل بلد. وفي هذا الإطار، **وتمشيا مع خطة عمل بالي**[٨]، **سننظر في سبل تحسين الحصول على ما يكفي من الموارد المالية المستدامة الممكن التنبؤ بها، والاستفادة من الدعم المالي والتقني، وتوفير موارد جديدة وإضافية، بما في ذلك التمويل الرسمي والتمويل بشروط تساهلية لصالح البلدان النامية./وإننا ندرك الحاجة إلى تعبئة استثمارات وتدفقات مالية مستدامة وجديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها، من مصادر منها القطاع الخاص وسوق الكربون والقطاع العام والصكوك المبتكرة، وذلك**

(٨) FCCC/CP/2007/6/Add.1.

لدعم إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني من خلال توفير التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات بطريقة تتيح إمكانية القياس والإبلاغ والتحقق. والجهود المتضافرة للتصدي لتغير المناخ ينبغي أن تفضي إلى تعزيز التجارة في البضائع البيئية وليس إلى تشويه التجارة./وندعو لأن يكون التمويل الدولي المتصل بتغير المناخ شموليا وعادلا وأن يقدَّم وفقا للمبادئ والآليات المعمول بها في مجال المساعدة الإنمائية، ومن ذلك الملكية الوطنية والاتساق مع الأولويات والنظم الوطنية. ونشجع جميع الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن خطة عالمية شاملة للتصدي لتغير المناخ في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونهيب بجميع البلدان أن تدرج مسألة تغير المناخ ضمن سياساتها واستراتيجياتها.

٦٠ مكررا - وترحّب الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو بإنشاء صندوق التكيف ضمن هيكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وتتطلع إلى انطلاق عملياته في القريب العاجل. **ونؤكد من جديد دور مرفق البيئة العالمية باعتباره أداة من الأدوات الرئيسية للاتفاقية الإطارية، ونشدد على أهمية تحسين آلياته من أجل تعزيز فعاليته وكفاءته.** ونشدد على أهمية الدعم المالي والتقني العام والخاص، للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدة آثاره، على أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الملحة والفورية لجميع البلدان النامية، ولا سيما البلدان القليلة المناعة بوجه خاص أمام الآثار السلبية لتغير المناخ. وهذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى المتأثرة في أفريقيا. **ونشدد على أن التمويل ينبغي أن يشمل المحافظة على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المتصلة به، ومكافحة التصحر، والإدارة المستدامة للموارد المائية والغابات.** ونؤكد على أهمية البحث والتطوير المشتركين في مجال التكنولوجيا، وكذلك نقل التكنولوجيا المأمونة والمعقولة التكلفة **والمستدامة** والسليمة بيئيا إلى البلدان النامية على النحو الملائم. ونسلّم أيضا بأن الأضرار البيئية التي يتعرض لها كثير من البلدان، بما فيها فقدان التنوع البيولوجي والتصحر وإزالة الغابات، تؤثر سلبيا على قدرة هذه البلدان على تعبئة التمويل من أجل التنمية. **وسنعزز التعاون لوضع نُظم طاقة يمكنها أن تساعد على الاستجابة للاحتياجات الإنمائية وتستجيب لضرورة وقف تغير المناخ، وذلك وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة، لكن المتفاوتة، وقدرات كل بلد.**

٦٠ و ٦٠ مكررا (نص بديل) - **وقد تزايد بدرجة ملحوظة قلق المجتمع الدولي إزاء تغير المناخ منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. والجهود الرامية إلى التصدي إلى تغير المناخ يجب أن تُبذل وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة، لكن المتفاوتة، وقدرات كل بلد، وفي إطار**

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وستستتبع هذه الجهود احتياجات تمويلية إضافية كبيرة في مجال التنمية، وخصوصا بالنسبة للبلدان النامية. وسنستجيب لتلك الاحتياجات بحزم ودون تأخير. ويكتسي هذا الأمر أهمية قصوى في تلبية الاحتياجات الملحة والفورية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان القليلة المناعة بوجه خاص أمام تغير المناخ، مثل أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى المتأثرة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، سنيسّر سبل الحصول على ما يكفي من الموارد المالية المستدامة الممكن التنبؤ بها، والاستفادة من الدعم المالي والتقني. وترحّب الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو بإنشاء صندوق التكيف ضمن هيكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وتتطلع إلى انطلاق عملياته في القريب العاجل وحصوله على الدعم الكامل. ونشدد على أهمية نقل التكنولوجيا المأمونة والمعقولة التكلفة والسليمة بيئيا إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى البحث والتطوير المشتركين في مجال التكنولوجيا، وبناء القدرات.

٦٠ (نص بديل) – **وقد تزايد بدرجة ملحوظة قلق المجتمع الدولي إزاء تغير المناخ منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. والاستجابات الجارية والمحتملة لمعالجة هذه الظاهرة لها تأثيرات إنمائية كبرى وستترتب عليها تكاليف إضافية كبيرة تتحملها جميع البلدان، وهو ما يتطلب تعبئة موارد إضافية. وسنعالج هذه الآثار بحزم ودون تأخير في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ووفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة، لكن المتفاوتة. وفي هذا السياق، وتمشيا مع خطة عمل بالي[٨]، نقر بالحاجة إلى تعبئة استثمارات وتدفقات مالية مستدامة وجديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها، من مصادر تشمل القطاع الخاص وسوق الكربون والقطاع العام والصكوك المبتكرة، وذلك لدعم إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني عن طريق توفير التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات بطريقة تتيح إمكانية القياس والإبلاغ والتحقق. وندعو لأن يكون التمويل الدولي المتصل بتغير المناخ شموليا وعادلا، وأن يقدَّم وفق المبادئ والآليات المعمول بها في مجال المساعدة الإنمائية، ومن ذلك الملكية الوطنية والاتساق مع الأولويات والأنظمة الوطنية. ونشجع جميع الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن خطة عالمية شاملة للتصدي لتغير المناخ في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.**

٦٠ مكررا (نص بديل) – **ونرحب بافتتاح صندوق التكيف في إطار هيكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ونؤكد من جديد دور مرفق البيئة العالمية**

باعتباره أداة مركزية للاتفاقية الإطارية. ونهيب بجميع البلدان أن تدمج تغير المناخ في سياساتها واستراتيجياتها. ونشدد على أهمية توفير الدعم المالي الدولي للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مع مراعاة الاحتياجات الملحة والفورية لجميع البلدان النامية، ولا سيما البلدان القليلة المناعة بوجه خاص أمام الآثار السلبية لتغير المناخ. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتأثرة الأخرى في أفريقيا. ونؤكد أن عملية التمويل ينبغي أن تتصدى أيضا لقضايا المحافظة على التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية، ومكافحة التصحر، والإدارة المستدامة للموارد المائية والحراجة. ونشدد على أهمية القيام بصورة مشتركة بالبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا، فضلا عن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والمأمونة والمستدامة والمعقولة التكلفة إلى البلدان النامية على النحو الملائم. ونسلم أيضا بأن الأضرار البيئية التي يتعرض لها كثير من البلدان، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي، والتصحر وإزالة الغابات، تؤثر سلبيا على القدرة على تعبئة التمويل من أجل التنمية.

٦١ - ونؤكد أيضا على التحديات الخاصة الناشئة عن التقلبات في أسواق السلع الأساسية الدولية، وبخاصة تقلب أسعار المواد الغذائية والطاقة. ونحيط علما بالمبادرات الأخيرة، وسنواصل تعبئة الموارد لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وإننا ندرك في الوقت نفسه ضرورة التوسع على نحو كبير ومستدام في إنتاج الأغذية في البلدان النامية، من خلال تعزيز الاستثمارات والإنتاجية في القطاع الزراعي، بما في ذلك في المزارع الصغيرة، والنهوض بالتنمية الريفية، وتكثيف البحوث الزراعية. ولا بد من إزالة الحواجز التي تعرقل إنتاج الأغذية، ومن تحسين تجهيزها وتوزيعها مع مرور الزمن، وإقامة شبكات أمان ذات أهداف محددة بعناية في حالة وقوع أزمات غذائية. ومن المهم أيضا إزالة **قيود الاستيراد والتصدير وأشكال الحظر، خاصة بالنسبة للمعونة الغذائية الإنسانية،** والإعانات **التي تتعارض مع قواعد التجارة الدولية.** ونسلم بأن لانعدام الأمن الغذائي أسبابا متعددة ومعقدة وبأن نتائجه تتطلب استجابة شاملة ومنسقة من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وعليه، فإننا نشجع على إقامة شراكة عالمية شاملة للجميع من أجل الزراعة والأغذية. وإننا نقر بالأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام، ونشجعها على مواصلة عملها مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات ذات الصلة، والقطاع الخاص، والمزارعين على وجه الخصوص.

٦١ مكررا - ويساورنا القلق إزاء الأدلة التي تشير إلى أن كثيرا من **البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل** معرضة **لآثار** سلبية **من جراء تقلب أسعار الوقود. وسنعزز التعاون**

لتطوير نظم للطاقة يمكن أن تساعد في تلبية احتياجات التنمية وتستجيب لضرورة تحقيق استقرار المناخ العالمي، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة وقدرات كل بلد. وسنكثف جهودنا الرامية إلى تحقيق زيادة كبيرة في حصة مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة والمحافظة عليها. **وإننا نؤكد من جديد أن الحصول على خدمات الطاقة الأساسية وعلى الطاقة النظيفة والمستدامة أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر المدقع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسنتخذ أيضا خطوات صوب القضاء/للقضاء على أوجه خلل العرض في الأسواق الدولية للسلع الأساسية والطاقة.**

[الفقرة ٦٢ نقلت لتصبح الفقرة ٩ مكررا]

٦٣ - وإننا نقر بالجهود التي بذلت مؤخرا لتسليط الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في مجال التنمية، والقضاء على الفقر، وعدم المساواة. ونحيط علما بالمؤتمرات التي عقدت في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٧، وفي سونسوناته، بالسلفادور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي ويندهوك في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بشأن التعاون الدولي في مجال التنمية مع البلدان المتوسطة الدخل. ونرحب بالأثر الإيجابي لتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك بالمبادرات الأخيرة التي اتخذها المؤسسات المالية الدولية لزيادة التسهيلات التي تقدمها لتلك البلدان.

٦٣ مكررا - وقد تم التوصل منذ مؤتمر مونتيري إلى توافق في الآراء مفاده أن البلدان الخارجة من نزاعات والتي تمر **بأوضاع هشة** تتبوأ مكانا هاما في جدول الأعمال الدولي. وما زال كثير من أفقر الناس يعيشون في دول خارجة من نزاعات تعاني من نقص الهياكل الأساسية وتدني الاستثمار، مما يحول دون تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ويحد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وإننا نؤكد على أهمية تقديم مساعدة سلسة لجهود بناء السلام، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، وإعادة التأهيل وبناء الدولة، والمساعدة في مجال الحوكمة، وتحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. ونرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوفير المرونة اللازمة للبلدان النامية في مرحلة ما بعد التراع فيما يتعلق بتخفيف عبء ديونها وإعادة هيكلتها، ونؤكد على ضرورة مواصلة تلك الجهود لمساعدة تلك البلدان، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، وإنجاز خطوات التعمير الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مرحلة الانتعاش الأولى. وسنكثف جهودنا لمساعدة البلدان في الحصول على التمويل من أجل التنمية في سياق ما بعد التراعات. وفي هذا الصدد،

نرحب بالعمل القيِّم الذي يضطلع به كل من لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام وصندوق بناء السلام، وبالالتزامات الواردة في **خطة عمل أكرا**[٩].

٦٣ ثالثا – وإننا نلاحظ أن أوجه عدم المساواة قد تزايدت على الصعيدين الوطني والدولي منذ مؤتمر مونتيري، على الرغم من النمو الاقتصادي، وأن تزايدها يهدد التماسك الاجتماعي، ويمثل مصدرا محتملا للنزاعات. وندعو جميع البلدان إلى معالجة أوجه عدم المساواة هذه من أجل تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع.

المثابرة على العمل

٦٤ – إننا نؤكد من جديد التزامنا بأن نظل مثابرين تماما على العمل، وطنيا وإقليميا ودوليا، وأن نكفل المتابعة المناسبة والفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري، آخذين في الاعتبار الوثيقة الختامية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي المعتمدة في هذا المؤتمر. وسنواصل أيضا بذل جهودنا الدؤوبة لإقامة الجسور بين جميع أصحاب المصلحة، ضمن سياق جدول الأعمال الشامل لعملية تمويل التنمية. **ونحن نقدر الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية. وسيكون من المهم الحفاظ على هذا الدور لكفالة استمرارية عمليتنا وحيويتها. ونؤكد من جديد ضرورة مواصلة تكثيف اشتراك جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مونتيري والتي أعيد تأكيدها هنا في الدوحة.**

٦٤ مكررا – وإننا ندرك أن الحفاظ على عملية متابعة شاملة يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددين المتنوعين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، أمر ذو أهمية بالغة. ونسلم أيضا بالمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق جميع المشاركين في عملية تمويل التنمية للإمساك بزمام هذه العملية وتنفيذ التزاماتهم. ومن المهم أن يُضطلع بعملية المتابعة بطريقة متكاملة، تشارك فيها بصورة مستمرة جميع الوزارات ذات الصلة، ولا سيما وزارات التنمية، والمالية، والتجارة، والخارجية. ومن المهم أيضا أن تتم معالجة قضايا تمويل التنمية بصورة متكاملة في خطط التنمية الوطنية لتعزيز الملكية الوطنية وتنفيذ عملية تمويل التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستفادة من الخبرات والبيانات والتحاليل المتاحة في المحافل المتعددة، مع تعزيز تبادل المعلومات والحوار بين مختلف

(٩) A/63/539، المرفق.

الهيئات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، التي ترصد التقدم المحرز في مسائل تمويل التنمية. فهناك مجال كبير لتعزيز تبادل أفضل الممارسات.

٦٥ (نص بديل) – وإننا نسلم بالحاجة إلى هيكل حكومي دولي معزز وأكثر فعالية للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية، ليتولى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات، وتحديد العقبات والتحديات والقضايا المستجدة، واقتراح توصيات وإجراءات محددة. ونطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يدعو إلى عقد مفاوضات حكومية دولية مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع في أجل أقصاه آذار/مارس ٢٠٠٩، لوضع الصيغة النهائية لطرائق عمل هذه الآلية خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

٦٥ (نص بديل) – ونسلم بضرورة التشجيع على تحسين آليات المتابعة القائمة، مع أخذ مختلف المقترحات المطروحة في الاعتبار. وينبغي أن تناقش مسألة متابعة توافق آراء مونتيري في الاجتماع الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ربيع عام ٢٠٠٩.

٦٥ (نص بديل) – وإننا نسلم بضرورة تعزيز فعالية العملية الحكومية الدولية لمتابعة تمويل التنمية، مع أخذ مختلف المقترحات المطروحة في الاعتبار. ونطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في هذه المسألة في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩ بغية تقديم توصيات مناسبة جيدة التوقيت لكي يتسنى للجمعية العامة أن تتخذ بشأنها إجراءا نهائيا في دورتها الرابعة والستين.

٦٦ – وسوف ننظر في مسألة الحاجة إلى/نقرر/عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول/في عام ٢٠١٣. وسَيُبَت في طرائق عقد هذا المؤتمر في أجل أقصاه عام ٢٠١٢.